الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني من منظور عبد الحميد السيد

قراءة في كتاب دراسات في اللسانيات العربية ــ دراسة وصفية نقدية ــ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية.

إعـداد الطالبـة:
شاقــر سهـام

الأستـاذة المشــرفة:
الدكتورة: سميـرة بوجـرة

السنة الجامعية 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله وحده لا شريك له الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة وإتمامها.

ويسعدنا أن نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة «**سميرة بوجرة**" التي أشرفت على هذا العمل، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة، فجزاها الله خير جزاء.

كما نعرب عن بالغ عرفاننا لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقراءة هذا العمل وتقويمه وإثرائه بملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا يفوتنا أن نثمن جهود أساتذة معهد اللغات والأداب الذين أسهموا في تكويننا العلمي والمعرفي طوال سنوات الدراسة.

كما نتقدم بالامتنان إلى كل من ساندنا وشجعنا وقدم لنا يد العون، من قريب أو بعيد، ولو بكلمة طيبة.

إهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) سورة يونس [الآية 10].

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أهدي ثمرة الجهد والنجاح

إلى من قال فيهما الرحمن

" وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

الإسراء [الآية 23].

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من أدعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وسندي

(أبي الغالي) حفظه الله ورزقه دوام الصحة والعافية.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني.

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ،

(أمي الغالية) حفظها الله ورزقها دوام الصحة والعافية.

إلى أخي إبراهيم الذي لم يكن أخا فحسب بل كان سندا وأبا وقلبا يحتويني كلما ضاقت بي الأيام

إلى من حمل عني أثقال الطريق وغمرني بعطفه وحنانه

شكرا لأنك كنت الأمان في لحظات التعب،والنور في طريق مليء بالتحديات ، مهما كتبت من كلمات فلن توفيك حقك ولا تعبك من أجلي، أدامك الله سندا و فخرا لي، وجعل هذا النجاح ثمرة من ثمار محبتك و تضحياتك.

إلى من جمعتني بهم روابط الدم والمودة، فكانوا سندا ودفئا في دروب الحياة

إلى من أضفى وجودهم معنى الأمان والطمأنينة. (إلى إخوتي الأعزاء وعائلتهم)

مقدمة

تعتبر العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني من المحاور الجوهرية التي أثارت اهتمام الدراسات اللغوية العربية منذ القديم، نظرا لدورها الكبير في فهم النصوص وتحليل دلالاتها واستنباط مقاصدها، فقد أدرك العلماء العرب منذ القدم أن القواعد النحوية ليست مجرد أدوات تنظيمية لشكل الجملة، إنّما هي أدوات تساعد في الكشف عن المعاني الدقيقة التي تنطوي عليها النصوص، إذ يرتبط البناء النحوي ارتباطاً وثيقاً بالدلالة وبالسياق الذي تُستخدم فيه، ومن هذا المنطلق أثيرت قضية العلاقة بين هذين العلمين هل النحو علم مستقل يهتم فقط بهيكلية الجمل وقواعد تركيبها، أم أنه علم ذو بعد وظيفي يتخطى حدود الإعراب ليعمل على تحقيق المعنى وتوجيهه؟، انطلاقا من هذا المعطى وسمنا دراستنا بـــ: "**إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني _كتاب دراسات في اللسانيات العربية لعبد الحميد السيد أنموذجا**"

وقد تزايد الاهتمام بهذه القضية في الدراسات اللغوية الحديثة، خاصة مع ظهور توجهات تدعو إلى إعادة النظر في التراث النحوي العربي من منظور النظريات اللغوية المعاصرة. ومن بين الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع الدكتور عبد الحميد السيد في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية"، حيث سعى إلى توضيح الروابط العميقة بين البنية النحوية والوظيفة الدلالية، مشددًا على أن المعنى يمثّل عنصرًا أساسيًا في توجيه القواعد النحوية وفهم الظواهر اللغوية.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع رغبتنا في الكشف عن طبيعة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني في الدراسات اللسانية الحديثة، وإبراز أهمية كتاب "دراسات في اللسانيات العربية" كونه من المؤلفات التي سعت إلى الربط بين التراث اللغوي العربي والدرس اللساني المعاصر، وإبراز جهود عبد الحميد السيد، وبيان موقفه وكيفية معالجته للقضايا اللغوية والدلالية.

وتتجلّى أهمية دراستنا هذه في كونها تتطلّع إلى إجلاء التكامل بين علمي النحو والمعاني، وبيان أنّ إدراك محتوى النصوص العربية وسبر أغوارها لا يتأتى إلا من خلال الربط بين سلامة التركيب ودقة الدلالة، كما أنها تسعى إلى الإسهام في إحياء الجانب الدلالي في الدرس النحوي العربي.

انطلاقا من هذا المؤدّى تبدّت إشكالية دراستنا كالآتي: **كيف عالج عبد الحميد السيد إشكالية العلاقة بين النحو وعلم المعاني من المنظور القديم والحديث في كتابه (دراسات في اللسانيات العربية)؟ .**

وتنبثق عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

- هل يمكن اعتبار علم المعاني جزء من علم النحو؟ أم العلاقة بينهما علاقة تكامل؟
- هل طُرحت إشكالية العلاقة بين العلمين عند النحاة والبلاغيين القدامى؟
- ما رأي المحدثين فيه؟ وما هي حجج الذين يدعون إلى ضم علم المعاني إلى علم النحو؟
- إلى أي حد تأثر بالاتجاهات اللسانية الحديثة في تحليله للعلاقة بين النحو وعلم المعاني

- ما القيمة العلمية التي أضافتها آراؤه إلى الدراسات اللغوية العربية الحديثة؟
- كيف تتبدّى العلاقة بين البنية النحوية والدلالة في كتابه؟
- ماهي أهم القضايا اللغوية التي تناولها لإبراز هذا الترابط؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا دراستنا إلى مدخل وفصلين ومقدمة وخاتمة مع قائمة المصادر والمراجع، بالإضافة إلى ملخص البحث والفهرس ، تطرقنا في المدخل إلى ماهية علمي النحو والمعاني، فعرفنا في المبحث الأوّل منه النحو لغة واصطلاحا، وذكرنا أسباب نشأته، ثم عرفنا العامل النحوي في اللغة والاصطلاح، وتطرّقنا بعده إلى الإعراب، فعرفناه وذكرنا وجوهه وأقسامه، وعلاقته بالمعنى، أما المبحث الثاني فعرفنا فيه بعلم المعاني، وأشرنا إلى مباحث هذا العلم، أمّا الفصل الأوّل فوسمناه بالعلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، عرضنا في المبحث الأول منه علاقة العلمين عند القدماء، وفي المبحث الثاني عالجنا هذه العلاقة عند النحاة المحدثين؟

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه إشكالية هذه العلاقة في كتاب "دراسات في اللسانيات العربية" لعبد الحميد السيد.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على المنهج الوصفي النقدي مع ألية التحليل، من خلال وصف آراء عبد الحميد السيد وتحليلها ومناقشتها ونقدها، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة، قصد المقارنة بين آرائه وبعض آراء اللغويين القدامى والمحدثين في القضية نفسها.

ولا يخلو أي عمل أو دراسة من بعض الصعوبات والعراقيل، ومن بين ما اعترضنا منها: تشعب موضوع العلاقة بين النحو والمعاني، وتداخل مفاهيمه مع علوم لغوية أخرى، وعسر الإحاطة بكل التوجهات اللسانية الحديثة المرتبطة بالقضية، إضافة إلى قلة الدراسات السابقة المتخصصة التي تناولت فكر عبد الحميد السيد بصورة مستقلة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة السيدة: سميرة بوجرة التي تفضلت بقبول الإشراف عليّ، ومنحتني من وقتها الثمين وخبرتها الواسعة، وكان لتوجيهاتها الدقيقة وملاحظاتها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل وتصويبه فلهم مني كل الاحترام والتقدير.

مدخل مفاهيمي

- ماهية علم النحو
- ماهية علم المعاني

المبحث الأول: ماهية علم النحو

يعد علم النحو ميزة تعتز بها اللغة العربية، فهو القانون الذي تحتكم إليه في ضبط اللسان العربي من اللحن والخطأ. وقد أولاه العلماء عناية بالغة وجهودا متواصلة على مر التاريخ، فوضعوا قواعده وأحكموا أصوله، حتى غدا علما قائما بذاته له مصطلحاته ومفاهيمه الخاصة.

المطلب الأول: مفهوم النحو وعوامل النشأة

1.1النحو لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، والجمع أنحاء ونُحُو، قال سيبويه شبهوها بعُتُو؛ وهذا قليل، وفي بعض كلام العرب إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في ضروب من النحو، ويقال: نحوت نحوك أي قصدت قصدك[1].

جمع الإمام الدوادي معاني النحو في بيتين شعريين بين فيهما تعدد دلالاته في اللغة حيث قال:

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كمل

قصد، و مثل، و مقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ أمثلا [2]

1-ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله .، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف ط 1، القاهرة مادة ن ح ا، ص4371

2- حاشية الخذري على شرح ابن عقيل على ألفية مالك، ج 1، ضبط يوسف محمد الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، لبنان ،2003، ص 15

من خلال هذين البيتين يتبين أن كلمة "النحو" في اللغة تحمل سبع معان هي: القصد، والمثل والمقدار، والناحية، والنوع، والبعض، والحرف. ومن بين هذه المعاني جميعا اختار النحاة معنى القصد ليطلقوه على علم النحو.

2.1النحو اصطلاحا:

عرف السيد الشريف الجرجاني النحو في كتابه الشهير التعريفات" بأنه علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام و فساده[1] .

وعرفه ابن جني بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه، من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة، فينطق بهاّ، وإن لم يكن منهم،وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[2].

وعرفه السكاكي بقوله:"هو أن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن

1- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (دط)، مصر، (دت)، ص 202

2- أبو الفتح عثمان بن جني ،الخصائص ، ج1، تحقيق محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ،(دط) ،مصر ،(دت)، ص35

الخطأ في الترتيب من حيث تلك الكيفية ،أعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض".[1]

تعددت أراء علماء العربية حول مفهوم علم النحو ولكنه عند أغلبهم هو دراسة للتغير الذي يطرأ على أواخر الكلم من حيث الإعراب أو البناء، حيث يقصد من النحو دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات. لكن يرى بعض المحدثين أن تحديد مجال علم النحو بضبط أواخر الكلم، قد حصر نشاطه على خاصية من خواصه وهي الإعراب والبناء، وهذا ما سمح بفتح المجال لانتقاد علم النحو بجعله علما شكليا جامدا توقف عن النمو.

2.عوامل نشأة النحو:

لقد كانت العرب تنطق اللغة على سجيتها الفصحى ولا تحتاج إلى علم يقومها، وظلت العرب على هاته الحالة، حتى جاء الإسلام وانتشر بين الناس. وقد تعددت الروايات وتباينت الآراء حول العوامل والدوافع التي أدت إلى نشأة علم النحو ، وذلك بسبب غياب الأسانيد الدقيقة والوثائق التاريخية .فذهب عدد من الباحثين بأن شيوع ظاهرة اللحن بين المسلمين ،والخوف على سلامة القرآن الكريم من التحريف ،كانا السبب الرئيس في ظهور علم النحو ،كما يذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة النحو العربي جاء نتيجة تضافر عدة

3- أبو بكر محمد بن علي السكاكي ،مفتاح العلوم ،دار الكتب العلمية ،بيروت ط 2 ، لبنان ،1987، ص75

عوامل، في مقدمتها العامل الديني و العامل القومي والعامل السياسي[1].وكما اختلفوا في دواعي النشأة اختلفوا فيمن وضع هذا العلم؛ غير أن أغلب الروايات تذهب إلى أن واضع اللبنات الأولى له هو أبو الأسود الدؤلي بإرشاد من على بن أبي طالب رضي الله عنه ،فكان ذلك منطلقا لتأسيس علم النحو وإرساء قواعده[2].

المطلب الثاني: ماهية العامل النحوي

يعد مصطلح العامل النحوي من المصطلحات الأساسية والجوهرية في علم النحو حيث يعتمد عليه النحويون في تعليل وتفسير الظواهر النحوية.

1.1العامـل لغـة:

جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة "ع م ل «: عَمل يعمل، عملا، وفاعلها عامل، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله "[3]. يتبين مما سبق أن كلمة "عامل "مشتقة من الفعل" عمل "والذي يدل على القيام بفعل أو نشاط ما، وفاعلها "عامل "وهو الذي يقوم بهذا الفعل وينجزه، كما يدل كذلك على من يتولى تدبير شؤون غيره.

1–تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو –فقه اللغة – البلاغة، عالم الكتب القاهرة، (د ط) مصر ،2000، ص23،24،25

2– أبو بكر مجمد بن الحسن الزبيدي طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، مصر 1972، ص 21

3–ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم لسان العرب، ج4 تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2 لبنان،1992 ص 24–25

2.1العامل اصطلاحا:

إن العامل في اصطلاح النحاة هو ما أوجب كون أخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا.

فعرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "والعامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون أخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا "[1]

وعرفه ابن الحاجب فيقول: "والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى"[2]

ويعرفه مصطفى الغلاييني فجعله" ما يحدث الرفع والنصب أو الجزم أو الخفض فما يليه "[3]

فالعامل حسب ما سبق هو الموجد لشيئين اثنين هما:

1. الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم
2. العلامة الإعرابية التي تقع في أخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية وهذه العلامة حركة أو سكون أو حرف.

1-عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في علم أصول العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي، تقديم تحقيق تعليق البدراوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط 2، مصر، 1988، ص73

2-الرضي الاسترآباديّ ، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة السعودية، ط1السعودية ،1993، ص64

3-مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية مذيلا ببحثي البلاغة والعروض، ج3،ا عتنى به علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون لبنان ،ط1، لبنان ،2004،ص626

2. أنواع العامــل:

إن العوامل في النحو كثيرة ومتنوعة، جعلها عبد القاهر الجرجاني مئة عامل أحصاها في كتابه" العوامل المائة "فقسمها على قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية

1.2 العوامل اللفظية: وهي ما عرفها الجرجاني بقوله: "ما تعرف بالجنان، وتتلفظ باللسان نحو (من)و(إلى) في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة"[1]، ويقصد بذلك بأنها عوامل تعرف بالقلب وينطق بها اللسان وهي بدورها تنقسم إلى عوامل سماعية وقياسية.

1.1.2العوامل السماعية: وهي حروف الجر، إن وأخواتها، ما ولا المشتبهتان (بليس)، نواصب الفعل المضارع وجوازم الفعل المضارع.

2.1.2العوامل القياسية: وهي الفعل على الإطلاق، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة وكل اسم أضيف إلى اسم أخر وكل اسم مستغن عن الإضافة مقتض التمييز

2.2العوامل المعنوية: عرفها الجرجاني بقوله: «هي ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان"[2]والمقصود بذلك، أنها عوامل تعرف بالقلب ولا تلفظ باللسان وهي عاملان: عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر، وعامل الرفع في الفعل المضارع.

1 –عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية تح البدراوي زهران، دار المعارف، ط 2، مصر، ص84

2 –المرجع نفسه، ص84

المطلب الثالث: علاقة الإعراب بالمعنى

1.ماهية الإعراب

يعتبر الإعراب ظاهرة هامة أصيلة في اللغة العربية، وقد ورثت هذه الظاهرة عن اللغة السامية الأم، حيث كانت جميع اللغات السامية معربة في أصولها غير أن أكثرها فقد هذه الخاصية مع مرور الزمن، بينما حافظت اللغة العربية عليها بصورة كاملة.

1.1الإعراب لغة:

الإعراب "مصدر أعرب، وأعرب الرجل بمعنى أفصح القول والكلام "فالإعراب هنا معناه الإفصاح، والبوح بما هو خفي "[1]

كما جاء بمعنى الإبانة، قال عبد الرحمان الأنباري: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "الثيب تعرب عن نفسها أي تبين وتوضح"[2]

2.1 الإعراب اصطلاحا:

ذكر ابن جني في كتابه الخصائص: "أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[3]

وعند عباس حسن الإعراب هو "تغير العلامة التي في أخر اللفظ بسبب تغير العوامل الدخلة

1-أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ط2 (د: ت) ص128

2-الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان،2010، ص31

3-ابو الفتح عثمان ابن الجني، الخصائص، ج1، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2002، ص89

عليه، وما يقتضي كل عامل " [1].

بناء على ما سبق يمكن القول بأن الإعراب هو الإبانة والإفصاح والإيضاح في اللغة، وهو الأثر الذي يجلبه العامل في الاصطلاح.

2.وجوه الإعراب وأقسامه:

1.2وجوه الإعراب:

إن وجوه الإعراب تنحصر في أربعة أوجه: الرفع والنصب والجر والجزم، فالرفع علم الفاعلية وما جرى مجراه من المرفوعات هي ملحقة به ومشبهة به، والنصب علم المفعولية والمنصوبات ملحقة به أما الجر فهو علم الإضافة.[2]

2.2 أقسام الإعراب: ينقسم الإعراب عند بعض النحاة إلى ثلاثة أقسام إعراب لفظي وإعراب تقديري وإعراب محلي.

1.2.2 الإعراب اللفظي:

أثر ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل. وهو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر مثل: يكرم الأستاذُ المجتهدَ[3]

مثال: قال الله تعالى: "الحمد لله رب العالمين" [الفاتحة :01]

1-عباس حسن، النحو الوافي، ج1، دار المعارف، ط3، مصر، ص74

2 – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط2، الأردن ،2009، ص37

3- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية –ج1، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة –المكتبة العصرية، ط30، لبنان، 1994، ص 22

الحمدُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره

2.2.2الإعراب التقديري:

أثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة.

وهو يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكي، إن لم يكن جملة، وفيما يسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل.[1]

مثال: قال الله تعالى: "وإذ استسقى موسى لقومه" [البقرة :60]

موسى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

3.2.2 الإعراب المحلي:

هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهر ولا مقدرا وهو يكون في الكلمات المبنية، مثل: جاء هؤلاء التلاميذ، أكرمت من تعلم، وأحسنت إلى الذين اجتهدوا[2]

مثال: قال الله تعالى "ذَلِكَ الذي يُبَشرُ اللهُ عبادهُ " [الشورى :23]

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ

الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر

1 – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ص123

2– المرجع نفسه، ص27

3.علامات الإعراب:

تقسم علامات الإعراب في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام رئيسة: حركة، أو حرفٌ، أو حذفٌ .[1]

فالحركات هي العلامات الأصلية وتتمثل في الضمة والفتحة والكسرة، وأما الحروف فهي أربعة الألف والنون والواو والياء، وأما الحذف فهو يكون إما بقطع الحركة (ويسمى سكون)، أو قطع الآخر، أو قطع النون، وإذا لخصنا علامات الإعراب فستكون كالآتي:

1.3علامات الرفـــع: أربعة وهي: الضمة وهي الأصل، والواو في جمع المذكر السالم، والألف في المثنى، والنون في الأفعال الخمسة.

2.3 علامات النصـب: خمس وهي الفتحة في الأصل، والألف في الأسماء الستة والياء في جمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

3.3 علامات الجـــر: ثلاث وهي الكسرة وهي الأصل، والياء في الأسماء الستة، والفتحة في الممنوع من الصرف.

4.3علامات الجـزم: ثلاث وهي السكون وهو الأصل ثم حذف الآخر في الفعل المضارع المعتل الآخر، ثم حذف النون كما في الأفعال الخمسة.

1- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مذيلا ببحثي البلاغة والعروض، تح علي سليمان بشارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، لبنان، 2010، ص 32-33

2. ماهية المعنى: يؤدي المعنى دورا محوريا في توجيه الخطاب اللغوي نحو مقاصده، إذ لا يقتصر على أداء الوظيفة الإخبارية فحسب بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق أهداف المتكلم التواصلية والتأثيرية ولضبط المعنى وتحديده تتضافر عوامل لغوية عدة.

1.2 المعنى لغة:

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس تعريفا للمعنى حيث يقول: "العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه والثاني دال على خضوع وذل، والثالث ظهور شيء وبروزه " [1]. نجد أن ابن فارس جمع الجذر اللغوي (ع .ن .ى) في ثلاثة معان:

الاهتمام أو العناية –الخضوع أو الذل –القصد.

2.2المعنى اصطلاحا:

يعد مفهوم المعنى من المصطلحات التي تعددت تعريفاتها في التراث النحوي القديم. فيذهب ابن فارس فيعرفه بقوله: "فأما المعنى فهو المراد والقصد". يقال: "عنيت بالكلام كذا " أي قصدت وعمدت.[2] ومفاد ذلك أن المعنى عنده هو ما يقصده المتكلم من كلامه، فكلمة "عنيت "عنده تعني قصدت، أي أن المعنى مرتبط بنية المتكلم وما يريد إيصاله.

1– ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط) لبنان، (د ت) باب العين والنون –عنى–ص146،147

2– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان ،1997، ص 144

كما عرف الشريف الجرجاني المعاني في كتابه التعريفات بأنها "صور ذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى...."[1]. أي أن المعاني في حقيقتها صور ذهنية حاصلة في العقل غير أنها لا تأخذ مسمى المعنى إلا حين يقصد المتكلم إبرازها عن طريق اللفظ الدال عليها.

3.علاقة الإعراب بالمعنى:

يلاحظ أن النحاة قد أولوا عناية بالغة ببيان العلاقة بين الإعراب والمعنى ،حيث ذهب معظمهم إلى الربط بينهما، فابن جني عرف الإعراب بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ " فمعنى ذلك أن الإعراب هو الدلالة اللفظية التي تحدد المعنى لكل كلمة في البناء التركيبي النحوي ، ثم يبين علاقة كل كلمة بما قبلها وبعدها في أدائه للمعنى ،وقد بين أيضا ابن فارس أهمية الإعراب في بيان المعنى ، وقال فيها :من العلوم الجليلة التي اختصت بها اللغة العربية ،"فالإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ،ولولاه ما ميز من فاعل من مفعول ،ولا مضاف من منعوت ،ولا تعجب من استفهام ،ولا صدر من مصدر ،ولا نعت من تأكيد " [2].

ويبين عبد القاهر الجرجاني العلاقة بين الإعراب والمعنى، فيقول: "وقد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها

1 –الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط 2، لبنان، 2003، ص 218

2 – ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تح أحمد صقر ،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (د ط) ،مصر ،(د ت) ،ص 76

حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام، ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه "[1]. يؤكد كل من ابن فارس وعبد القاهر الجرجاني على أهمية الإعراب بوصفه وسيلة أساسية لتمييز الوظائف النحوية للألفاظ، والكشف عن المعاني المقصودة منها، إذ يعد ميزانا يهتدى به إلى صحة التركيب من فساده وأداة لضبط سلامة وصحة الكلام، كما يسهم أيضا في إبراز جماله.

وبالنظر إلى ما تقدم من أراء النحاة، يتضح أن الإعراب ليس مجرد ظاهرة شكلية، فهو وسيلة تعبيرية هدفها إظهار المعنى وإيضاحه، والكشف عن مراد المتكلم وغايته.

المبحث الثاني: ماهية علم المعـاني:

تقوم العلاقة بين البلاغة والمعنى على ارتباط وثيق، إذ كلما ارتقى الخطاب بلاغة ازداد معناه دقة وتأثيرا وذلك لأن البلاغة تجمع بين سلامة التراكيب النحوية ومطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وتتجلى هذه العلاقة بوضوح في علم المعاني.

المطلب الأول: علم المعانـي(اصطلاحا)

1.علم المعاني اصطلاحا:

عرف السكاكي علم المعاني بقوله: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ

1 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ، (دط) مصر، (دت)، ص 28

في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره "[1]. فجعل وظيفة علم المعاني هي دراسة أساليب الكلام وتراكيبه ومعانيها.

عرفه الخطيب القزويني بقوله: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق مقتضى الحال"[2]

فعلم المعاني إذن علم يبحث في أداء الكلام بصورة توافق حال السامعين وتناسب المقام الذي يقال فيه، كما يبحث فيما ينطوي عليه الكلام من معنى غير معناه الأصلي، ويستفاد من القرائن وسياق القول.

المطلب الثاني: مباحث علم المعاني

علم المعاني هو أحد علوم البلاغة الثلاث، المعاني والبيان والبديع ،وقد كانت البلاغة في أول الأمر وحدة شاملة لمباحث هذه العلوم ،بلا تمييز أو فصل ثم بدأت تظهر ملامح استقلال هذه العلوم عن بعضها البعض خاصة بعد وضع نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" هذه النظرية التي أسست لعلم المعاني ، ونظرية علم البيان في كتابه" أسرار البلاغة "كما وضع ابن المعتز من قبله أساس علم البديع ،إذا كان عبد القاهر الجرجاني هو واضع أصول علم المعاني وعلم البيان فإن العالم سراج الدين أبو يعقوب السكاكي صاحب كتاب "مفتاح العلوم" يرجع له الفضل ففصل هذه العلوم الثلاثة عن بعضها البعض وجعلها علوما قائمة بذاتها ،ويظهر ذلك من خلال كتابه ،حيث جعله

1 – السكاكي، مفتاح العلوم، تح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان ،1987، ص161

2– الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ،2003، ص 23

في ثلاثة أقسام :قسما في علم الصرف وقسما في علم الشعر ، والقسم الثالث تحدث فيه عن علم المعاني والبيان وألحق بهما مبحث عن الفصاحة والبلاغة .

ويمكن حصر موضوعات علم المعاني التي وردت في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي على النحو التالي:

1-الخبر والطلب

2- الإسناد الخبري باختلاف السامع من حيث خلو الذهن من، أو الشك، أو الإنكار

3-الإسناد، وبيان أحوال المسند إليه والمسند، من حيث الحذف والذكر، والتنكير والتعريف، والتقديم والتأخير، والتخصيص والمقتضيات البلاغية لذلك.

4-الفعل ومتعلقاته

5-الفصل والوصل

6-الإيجاز والإطناب، وبيان كيف أنهما نسبيان

7-القصر، وأنواعه، وطرقه

8-الطلب ويندرج تحته:

أ. مقدمة عن الطلب مستمدة من كلام المناطقة عن التصور والتصديق وما يحصل في الذهن، وما يحصل في الخارج.

ب.أنواع الطلب الخمسة: التمني، الاستفهام، والأمر والنهي، والنداء، وأدوات كل نوع منها، ووظائفها

ج. الأغراض البلاغية أو المعاني الإضافية التي يخرج الطلب عن معانيه الأصلية من أجل الدلالة عليها، وذلك مثل: التعجب، والإنكار، والاستبطاء، والنفي.[1]

استقرت مباحث علم المعاني على هذه الشاكلة إلى يومنا هذا، بفضل السكاكي الذي صاغها في إطار منهجي متكامل، فحدد موضوعاته، وضبط مفاهيمه، مما أسهم في ترسيخ أسسه العلمية وجعله علما قائما بذاته.

1 –عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية ، ط1، لبنان ،2009 ص 29

الفصل الأوّل:

علاقة علم النحو وعلم المعاني عند القدماء

والمحدثين

تمهيد:

تعتبر مسألة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني من أبرز المسائل عند لغوييننا سواء الأقدمين منهم أم المحدثين، فقد جمعوا بين العلمين في مؤلّفاتهم، وربطوا بينهما في كثير من أبواب كتبهم ومباحثها، لذا فإن المتأمل في كتب النحو والبلاغة سواء التراثية منها أم الحداثية يجدهم يجمعون بين العلمين، وسنحاول في هذا الفصل بيان هذه العلاقة عند القدماء منهم والمحدثين، وإبراز هذه العلاقة في كتبهم ومصنفاتهم.

المبحث الأوّل: العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند القدماء:

تعدّ العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند علماء العربية القدماء علاقة وطيدة تتأسس على التكامل والتداخل، فلا يمكن فهم أحدهما بمنأى عن الآخر لأن كليهما يسعيان إلى الغاية ذاتها، والتي تتمثل في تحقيق سلامة التعبير وإصابة المعنى، وقد أثارت هذه العلاقة أغلب علمائنا العرب القدماء إن لم نقل كلّهم، كسيبويه، وابن جنّي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن هشام، والسّكاكي، وغيرهم ممن سار على نهجهم وجاء من بعدهم، فنجدهم في ثنايا مؤلفاتهم وهم يثيرون مسألة علاقة علم النحو بعلم المعاني، وتتجلّى هذه العلاقة عند هؤلاء العلماء في العديد من المواطن.

1-علاقة علم النحو بعلم المعاني عند سيبويه:

إنّ المتصفح لكتاب سيبويه يجد كثير من الإشارات التي تعدّ أصولا لعلم المعاني، وقد استفاد العديد من البلاغيين من هذه الإشارات وبنوا عليها أصول علم المعاني، وهذا خير دليل على صلة العلمين الوثيقة وعلاقتهما المتينة، كما تبطل إشارات سيبويه أقوال المنتقدين المشككين الذين قالوا بأنّ النّحاة قصروا بحثهم على أواخر الكلمات من إعراب وبناء، إذ ضيّقت هذه الأقاويل مجال علم النحو، وقصر مداه، فنستشف في مستهل "الكتاب" لسيبويه نجد نصا لسيبويه يعتبر أساسا لنظرية النظم التي هي ركيزة علم المعاني وجوهره، فيقول موضّحا ائتلاف الكلام وما يؤدّي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال مستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما

هو محال كذب"[1]. فقد أرجع سيبويه مدار الحكم على حسن الكلام أو قبحه إلى حسن تأليف ألفاظه المركوزة فيه، والحفاظ على ائتلاف الألفاظ وترابطها، ولا يتأتى هذا إلا بتوخي معاني النحو.

كما صرّح سيبويه بأنّ مخالفة الصناعة النحوية، والإخلال بقوانينها، وقواعدها ينتج عنه قبح الكلام وفساده؛ قائلا: "وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غيره موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك"[2]، ففي المثالين اللذين قدّمهما تتبرأ ألفاظها بعضها من بعض، وهذا بسبب أنّ القاعدة النحوية والعرف النحوي يمنع دخول "قد" و "كي" على الأسماء، فالإخلال بالقاعدة النحوية في التركيب يخلّ بالمعنى، وهذا مكن العلاقة بين علمي النحو والمعاني عند سيبويه.

ومن تجلّيات علاقة علم النحو بعلم المعاني ما أورده سيبويه في باب المسند والمسند إليه، فالجملة العربية تتألّف من ركنين أساسيين هما "المسند والمسند إليه" وهما يمثلان عمدة التركيب فلا يمكن أن يغني أحدهما عن الآخر في الكلام، ومن أبرز أبواب علم المعاني وأهمها "الإسناد" وسيبويه من أوائل النحاة الذين أثاروا هذه المسألة وتحدّثوا عنها، فقد اهتم بها سيبويه وأعطاها حقها من الدراسة، إذ يقول فيه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من

1- سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ص 25.

2-المرجع نفسه ، ص 25.

الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[1]، يشير سيبويه في نصه هذا إلى كيفية الإسناد، وقد ذكر سيبويه المسند والمسند إليه كثيرا في مؤلّفه، ذاكرا أحوالهما وما يطرأ عليهما مشيرا إلى أن الكلام لا يمكن أن يكون بواحد منهما دون الآخر.

وهذا ما نجده أيضا في نظرية النظم عند الجرجاني الذي يقول فيهما: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة"[2]، نستشف من نصي كلام سيبويه والجرجاني عن المسند والمسند إليه أنّ علم النحو وعلم المعاني يتداخلان ويكمل كل منهما الآخر، فمسألة الإسناد التي أثارها سيبويه في أبواب كتابه على أنها قضية نحوية أشار إليها الجرجاني في نظرية النظم التي تعد الركيزة الأساسية لعلم المعاني، وأكّد عليها، وهذا لشدة الترابط بين العلمين وتداخل مباحثهما و تعالقها، نستشف من هذا المؤدّى أنّ ما تطرّق إليه البلاغيون وعالجوه في قضية علم المعاني قد أثاره ووقف عليه سيبويه في مؤلفه "الكتاب" في أبواب النحو وقضاياه، وهذا واضح وبيّن عند سيبويه .

ومن تمظهرات صلة علم النحو بعلم المعاني عند سيبويه تطرّقه ومعالجته لأهم القضايا والظواهر المشتركة بين العلمين كالتقديم والتأخير، والحذف، والذكر، والفصل والوصل، وغيرها من الظواهر التي يتقاطع فيها علم النحو مع علم المعاني، إذ يعتبر سيبويه سبّاقا لهذه الظواهر، ففي ظاهرة الحذف مثلا التي أدرك سيبويه المقصد الأساسي منها

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 23.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005م، ص 07.

المتمثل في طلب الاختصار والخفة في الكلام، وقد أشار سيبويه في كتابه إلى أنواع الحذف الثلاثة: حذف حرف من كلمة، وحذف كلمة، وحذف جملة، ففي حذف جزء من الكلمة أي الحرف يقول: "ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله تعالى: واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا، وسميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا: إذا أردت دعوته التي تجري مجرى التسمية"[1]، فأصل هذه الفعال أن توصل بحرف جر، فالتقدير اخترت فلانا من الرجا، كما ذكر سيبويه في حذف الكلمة حذف الفعل وحذف المبتدأ، وحذف خبر إن.

وتعد ظاهرة الحذف عند البلاغيين من أهم الموضوعات وأدقها ، إذ يضفي الحذف على اللغة جمالا ورونقا يتبدى في الكلام المحذوف أحد أركانه، وفيه يقول الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، تجدك أنطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[2]، وتظهر علاقة علم النحو بعلم المعاني في ظاهرة الحذف في أن الاهتداء إلى الحذف في الكلام يكون من خلال الصيغة الإعرابية، أي عن طريق الأثر الذي تتركه العوامل في المعمولات، والتي ترمي إلى أنّ هناك محذوفا تم حذفه، وهذا من عمل النحو وليس للبلاغة فيه نصيب، كقولنا: أهلا وسهلا، يوحي النصب في المثال إلى ناصب محذوف، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن التعرف على هذا المحذوف إلا من خلال تقليب

1-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 37.

2-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

المعنى والتمحيص في الكلام كونه قائما عليه ولا يتم إلا من خلاله، نحو: يعطي ويمنع، بمعنى يعطي من يشاء ويمنع من يشاء[1]، فلا يمكن التوصل إلى المحذوف في المثال إلا من خلال التمحيص في الكلام وتقليبه على أوجهه، وهذا من شأن علم المعاني ومباحثه .

من هذا يمكننا القول إن علاقة علم النحو بعلم المعاني وثيقة وقوية في ظاهرة الحذف، لأنه لا يمكننا التوصل إلى هذه الظاهرة في الكلام إلا من خلال اجتماع العلمين، أي أننا نعرف المحذوف من خلال الإعراب فنتوصل إلى نوع المحذوف سواء كان فعلا أم خبرا أم مبتدأ، أي من خلال موقعه الإعرابي، كما نتوصل إليه من خلال معنى العبارة أو الجملة، من خلال البحث في معناها الذي تؤديه.

كذلك من الظواهر المشتركة بين العلمين والتي توحي بقوة العلاقة بينهما ظاهرة التقديم والتأخير، والتي تُعتبر من أشهر القضايا التي تظهر التداخل العميق بين علم النحو وعلم المعاني عند سيبويه إذ لا ينحصر تناولها عنده في الجانب الشكلي التركيبي فحسب، إنّما يتعدّى ذلك إلى أبعاد دلالية وبلاغية دقيقة، فيقرّ سيبويه في مؤلّفه "**الكتاب**" بأن ترتيب عناصر الجملة العربية ليس اعتباطيًا، بل تحكمه أغراض معنوية وسياقية، فالأصل في الجملة العربية أن تتبع ترتيبًا معيّنًا مثل: الفعل، وبعده الفاعل، ثم المفعول به، إلا أن هذا الترتيب قد يُخالف لتحقيق مقاصد دلالية.

1-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87.

من كلام سيبويه عن ظاهرة التقديم والتأخير قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فاعله إلى مفعول به: "فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، أنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ...كأنهم عندما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"[1]، فالمقرر في باب الصناعة النحوية أنّ يؤخر المفعول عن الفاعل، وإن حدث وتقدّم المفعول عن فاعله فبسبب علة يقصدها المتكلم، وقد فسر سيبويه هذه العلة بالعناية والاهتمام، فقد أجاز سيبويه من الجانب النحوي تقديم بعض عناصر الجملة وتأخير بعضها شريطة ألا يختل المعنى ويفسد، مع وجود قرينة نحوية أو سياقية دالة على الوظيفة الإعرابية مثل: "ضربَ زيدٌ عمراً" والأصل: "عمراً ضرب زيدٌ" أي تقديم المفعول به، ففي هذا المثال لم يتغير الإعراب لكن تغيّر ترتيب عناصر الجملة.

أما علم المعاني؛ فإن هذا التغيير في الترتيب يؤدي وظائف بلاغية؛ منها: التخصيص والاهتمام، أي تقديم ما يراد بيان أهميته نحو: إياك نعبد؛ فتقديم المفعول به (إياك) لإفادة الحصر والاختصاص، كما يؤدي التقديم والتأخير وظيفة القصر والتوكيد، التقديم قد يفيد الحصر، وهو من أهم مباحث علم المعاني، كما لهذه الظاهرة علاقة بالسياق، إذ يُقدَّم ماله صلة بالسياق أو بما سبق ذكره، وفي بعض الأحيان يُراعى النسق الصوتي أو الإيقاعي في الكلام، ولم يفصل سيبويه بين النحو والمعنى، بل كان يرى أن "الكلام إنما

1-سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

يُفهم بحسب ما يُقدَّم ويُؤخَّر"، وهذا يدل على أن الترتيب عنده هو وسيلة لإبراز المعنى، لا مجرد قاعدة شكلية.

من هذا المؤدى يمكننا القول إنّ علم النحو يحدد إمكانات التقديم والتأخير وقواعده، وعلم المعاني يفسّر لماذا تم هذا التقديم وما أثره في المعنى، أي أن: النحو يبيّن "كيف"، وعلم المعاني يبيّن "لماذا"، وتظهر ظاهرة التقديم والتأخير عند سيبويه أن النحو العربي في جذوره لم يكن علمًا شكليًا صرفًا، بل كان مرتبطًا أشدا لارتباط بالمعنى والسياق، ومن هنا تُعد هذه الظاهرة نموذجًا حيًا على التكامل بين البنية النحوية والدلالة البلاغية في التراث اللغوي العربي.

2-علاقة علم النحو بعلم المعاني عند ابن جني:

تُعتبر صلة علم النحو بعلم المعاني عند ابن جنّي صلة وثيقة تتأسس على التفاعل والتكامل، إذ لم يكن النحو عنده مجرد ضبط شكليّ للإعراب، إنّما أداةً للإبانة عن المعاني الدقيقة التي يقصدها المتكلم، وتتجلّى هذه العلاقة عند في كثير من العناصر والمباحث، منها أنّ النحو خادم للمعنى لا غاية في ذاته، فيرى ابن جنّي أن الغاية من النحو هي بيان المعنى، فالإعراب ليس شكلاً فارغًا، بل وسيلة لتمييز الدلالات، يقول ابن جني في باب القول على الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، فتباين الحركات الإعرابية يؤدي إلى اختلاف المعنى، وهذا ما يجعل النحو مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بعلم المعاني.

1 ابن جني، الخصائص، ج1، تح: الشرييني شريدة، دار الحديث، القاهرة2007 م، ص79.

وفي هذا المقام يرى ابن جني تقديم المعنى على القاعدة النحوية مؤكّدا على أن المتكلم قد يخرج عن القاعدة النحوية أحيانًا إذا اقتضى المعنى ذلك، وهو ما يدل على أن المعنى هو الحاكم، وأن القواعد تُفهم في ضوئه لا العكس، ويقدم مثالا على هذا في قوله: "فقد تقول: ضرب يحيى بشرى"[1]، فيرى ابن جني في هذا المثال أنّنا لا نجد إعرابا فاصلا بل نستشفه من المعنى، وفي هذا تظهر علاقة علم النحو بعلم المعاني عنده والتي تتبدى في التكامل بينهما والتداخل.

كما يرى ابن جني أنّ التعليل النحوي يقوم على الدلالة، فقد جمع بين الظواهر النحوية وأسبابها الدلالية، إذا الظاهرة نحوية عنده لها علة معنوية، مثل الحذف، والتقديم والتأخير، والتقدير، وكلها تُفسَّر في ضوء المقاصد البلاغية، وفي هذا الصدد يقول ابن جنّي في باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: "هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا: أهلكَ واللّيلَ، معناه الحق أهلكَ قبل الليلَ، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى القول: أهلكَ والليلِ، فيجره، وإنّما تقديره: الحق أهلكَ وسابق الليلَ"[2]، فمعرفة تقدير الكلام والتعليل النحوي في هذا المقام لا يعرف إلا من خلال معرفة معنى الكلام، وتقدير الكلام المحذوف منه، فالمقصد البلاغي "علم المعاني" هو الذي يحدد الحركة الإعرابية في المثال المذكور، وهذا من مظاهر تداخل علم المعاني وعلم النحو.

1 ابن جني، الخصائص ، ج1، ص 79.

2 المرجع نفسه، ص 344.

يُعتبر فكر ابن جنّي همزة وصل بين النحو والبلاغة؛ لأنه يدرك أن التراكيب اللغوية تتشكل وفق أغراض المتكلم، وهو جوهر علم المعاني الذي يدرس مطابقة الكلام لمقتضى الحال، إذ النحو عنده ليس علمًا شكليًا مستقلاً فحسب، إنما هو علم دلالي في جوهره، يتقاطع مع علم المعاني في الهدف والوظيفة، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل؛ فالنحو يضبط البنية، وعلم المعاني يفسر الغاية، وكلاهما يسهم في فهم الخطاب العربي فهمًا عميقًا.

3علاقة علم النحو بعلم المعاني عند ابن السراج:

تتجلّى علاقة علم النحو بعلم المعاني عند ابن السراج (ت 316هـ) في تصوّرٍ عميق يجعل النحو خادمًا للمعنى وموجَّهًا به، لا مجرد قواعد شكلية لضبط أو أخر الكلمات، فقد كان من أوائل النحاة الذين ربطوا بين البنية التركيبية والدلالة، ومهّدوا لما سيُعرف لاحقًا عند البلاغيين بعلم المعاني، يمكن توضيح هذه العلاقة في عدة محاور مترابطة.

فابن السراج يرى أنّ النحو وسيلة لإظهار المعنى، أي أنّ الهدف من النحو إيضاح المعاني المقصودة من الكلام؛ فالإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لإزالة اللبس وتحديد الوظائف داخل الجملة، فاختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف المعاني، مثل الفرق بين الفاعل والمفعول كقوله: "ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزل عنها، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا، هذا إذا كنّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل، ورأيت زيدا يا هذا، ومررت بزيد فاعلم، ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي

تلحقها"[1]، نستشف من هذا القول أنّ اختلاف الحركات وتبيانها عند ابن السراج فرق دلالي قبل أن يكون فرقا شكليًا، أي اختلافها معنى قبل اختلافها مبنى، فهو يؤكد أن العلامات الإعرابية تعبّر عن العلاقات بين أجزاء الكلام، وهذه العلاقات هي في جوهرها علاقات معنوية كالإسناد، والتخصيص، والتعدية، فالنحو عنده لا ينفصل عن فهم هذه الروابط.

ومن بين تجليات علاقة علم النحو بعلم المعاني وترابطهما التقديم والتأخير وعلاقته بالمعنى، فقد أشار إلى أن تغيير ترتيب عناصر الجملة ليس اعتباطيًا، بل يخضع لأغراض معنوية كالتخصيص، والاهتمام، التوكيد، ومن كلامه في هذا المقام قوله في تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى: "أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدّما في اللفظ مؤخرا في معناه ومرتبته، نحو قولك: ضرب غلامَه زيدٌ، كان الأصل: ضرب زيدٌ غلامه"[2]، يشير ابن السراج في هذا القول إلى أنّ تغيير الترتيب بالتقديم والتأخير إنما يقع في المعنى قبل المبنى، أي أن ما يقدم لفظا يؤخر معنى، وهذا يقترب من مباحث علم المعاني لكون الترتيب أداة بلاغية.

والمتأمل في كتاب الأصول في النحو يجد فيه علاقة علم النحو بعلم المعاني مبثوثه في أبوابه ومباحثه، فنجدها في باب الحذف، الذي عالجه من منظور دلالي، إذ الحذف عنده لا يكون إلا إذا دلّ عليه السياق، مما يعني أن المعنى هو الحاكم في إثبات العناصر أو حذفها، كذلك مراعاة المقام والسياق عنده من تجليات قوة الرابطة بينهما، فلم يستخدم

1ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996م/ ص 45.

2 المرجع نفسه ، ص 238.

مصطلح "المقام" بصيغته البلاغية المتأخرة، لكنه أشار إليه ضمن باب أن فهم الكلام يتوقف على السياق، وأن البنية النحوية تتكيّف مع الغرض الذي يُراد إبلاغه.

من هذا المعطى نكتشف أنّ النحو عند ابن السراج ليس علمًا شكليًا معزولًا، إنما هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى؛ إذ يُبنى التركيب النحوي وفق ما يقتضيه المعنى، فيتم فهم المعنى من خلال هذا التركيب، لذا يمكن القول إنه أسهم في تمهيد الطريق لظهور علم المعاني عند البلاغيين، إذ أصبحت العلاقة بين اللفظ والمعنى محورًا أساسيًا في تحليل اللغة.

4.علاقة علم النحو بعلم المعاني عند الجرجاني:

1.النحو أساس المعنى:

ذهب علماؤنا القدماء وفي مقدّمتهم عبد القاهر الجرجاني؛ إلى أن علم النحو ليس مجرد قواعد شكلية لضبط أواخر الكلمات، بل هو نظام يحدد العلاقات بين أجزاء الجملة، ومن خلال هذه العلاقات يتحدد المعنى، فاختلاف التراكيب النحوية يؤدي إلى اختلاف المعاني، فقد تطرّق الجرجاني إلى هذه العلاقة في نظرية النظم، إذ جمع بين النحو والمعنى في عبارة "معاني النحو" معبرا عن النظم قائلا: "وإذا كنا قد علمنا أن ليس النّظم شيئا غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنّا إن بقينا الدّهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلمة المفردة سلكا ينظمها، وجامعا يجمع شملها ويؤلّفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض،

غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كل محال دونه"[1]، فقد ربط الجرجاني في هذا القول بين النظم والنّحو، ويرى أنّ النظم يتأسس على معاني النحو وقواعده، وأنّ ائتلاف المفردة لا يتأتى إلا وفق ما تقتضيه قواعد النحو، فهو بهذا يشير إلى علاقة النحو بالمعنى، ويؤكّد أن العلاقة بينهما وثيقة، إذ لا ينفصل علم النحو عن علم المعاني وخير دليل على ذلك قضية النظم التي تتبني على أساس القواعد النحوية.

كما يقول أيضا في حديثه عن علاقة علم النحو بعلم المعاني: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعلم على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها"[2]، نستشف من هذا القول أنّ الجرجاني يربط النظم بعلم النحو، وأنه لا يتم إلا بالعمل بقوانينه وأصوله، أي أنّ النظم يخضع لقواعد علم النحو وقوانينه، ولا يمكن أن يتم إلا بالتقيد بها، وعدم الإخلال بما نصت عليه هذه القوانين، وهو بهذا يبين علاقة النظم بعلم النحو.

وتتجلى علاقة علم النحو بعلم المعاني عند الجرجاني أيضا في نظرية النظم أثناء حديثه عن كيفية تعليق الكلم بعضها ببعض، إذ تمثل معاني النحو إحدى المستويين من مستويات المعنى في نظرية النظم، يقول الجرجاني: "إنّ النظم إنما هو الحمد من قوله تعالى:{الحمد لله ربّ العالمين}(الفاتحة/01)، فالحمد مبتدأ و"لله" خبره، وربّ صفة لاسم الله

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 08.

2 المرجع نفسه ، ص 81.

تعالى..."[1]، فالنظم في الآية القرآنية عند الجرجاني العلاقات النحوية بين مدلولات ألفاظها، تلك العلاقات التي نشأت عن ترتيب الألفاظ، إذ يمثل كل منها بابا من أبواب علم النحو، فيكون لكل لفظ مع معناه المعجمي معنى أو وظيفة نحوية، فعلى سبيل التمثيل إذا كان للفظ الحمد معناه المعجمي المدلول عليه بمادته، فإن له معناه النحوي المدلول عليه، وهو كونه مبتدأ يستدعي خبرا هو الجار والمجرور بعده، وعن تلاقي هاتين الدلالتين في كلمات العبارة تحقق النظم وكانت الفائدة"[2]، من هذا المؤدّى يتبدّى لنا أن علاقة النحو بالمعنى علاقة قوية، إذ لا يمكن فصلهما، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنظم لا يتم دون القواعد النحوية، ولا يمكن أن يخلو من معاني تلك القواعد النحوية.

كما تتجلى علاقة علم النحو بعلم المعاني عند الجرجاني في حديثه عن تعليق الكلم بعضها ببعض، إذ يقول في هذا الشأن: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلّق بعضها ببعض، يبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك"[3]، يشير في هذا إلى أن النظم لا يمكن أن يتم، والكلم لا يتعلق بعضه ببعض إلا من خلال السبب النحوي الذي يستقيم به أمر النظم، فقد أكد الجرجاني في نظريته المشهورة "**النظم**" أن جمال الكلام وبلاغته لا يكمنان في الألفاظ المفردة، إنّما في كيفية تأليفها وترتيبها وفق العلاقات النحوية.

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 425.

2 ينظر، حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م، ص 36.

3 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

كما يبين الجرجاني علاقة علم النحو بعلم المعاني عند حديثه عن وظيفة الإعراب قائلا: "الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"[1]، يؤكد الجرجاني في قوله هذا على أنّ الكشف عن المعاني أو العلاقات النحوية يتم بواسطة خاصية الإعراب، أي أنّ هذا الأخير هو الذي يكشف عن العلاقات النحوية بين معاني الكلمات، إذ إنّ اللفظة لا تعرف منعزلة مجردة، بل تعرب داخل السياق الذي ترد فيه، أي ضمن علاقتها بما يجاورها من مفردات، وهذه إشارة صريحة من الجرجاني إلى صلة علم النحو بعلم المعنى.

5.علاقة علم النحو بعلم المعاني عند السكاكي:

ويشير السكاكي أيضا إلى علاقة علم النحو بعلم المعاني في معرض حديثه عن مسألة الإعراب، ويصرّح بأنه لا تنتظم الكلمات "إلا بعد أن يكون هناك تعلق فينتظم معانيها"[2]، فهو بهذا يشير إلى أنّ العلامة الإعرابية على الكلمة بمثابة قرينة لفظية أو دليل على الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في موضعها، فإن كانت الكلمة الواحدة يمكن أن تؤدي وظائفا مختلفة فإن تباين الحركة الإعرابية من موقع إلى موقع آخر يصبح علامة لوظيفتها الخاصة في كل منها، يقول في هذا الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها

1 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 56.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 119.

المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به"[1]، فالعلامة الإعرابية ليست مجرد وظيفة شكلية فحسب، بل هي إشارة دالة على الوظيفة النحوية الخاصة بالكلمة التي تحملها، وهذا ينم عن علاقة النحو بالمعنى والرابطة القوية بينهما، إذ لا يمكن أن يقوم أحدهما بغنى عن الآخر.

عند القدماء، لم يكن النحو علمًا شكليًا منفصلًا، بل كان مرتبطًا أشد الارتباط بالدلالة، حتى إن البلاغة، وخاصة علم المعاني، تُبنى على أسسه، ومن هنا يمكن القول إن علم المعاني هو البعد الدلالي للنحو، وأن النحو هو الإطار البنيوي الذي تتشكل فيه المعاني.

المبحث الثاني: العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند المحدثين:

يُعَتبر الجمع بين علم النحو وعلم المعاني من أبرز المسائل التي اهتم بها الدارسون المحدثون، إذ لم ينظروا إلى النحو بوصفه مجرد قواعد شكلية لضبط أواخر الكلمات، بل غدا علماً وظيفيا يتداخل مع الدلالة، ويُسهم في بناء المعنى وتوجيهه داخل التركيب، وقد عملت الدراسات اللسانية الحديثة على إعادة قراءة التراث النحوي العربي، مبرزة عمق الرابطة بين البنية التركيبية والمعنى التداولي، وكشفت أن الظواهر النحوية مثل التقديم والتأخير،

1 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1982م، ص 69.

والحذف والذكر، والتعريف والتنكير، ليست مجرد وسائل شكلية، بل أدوات دلالية تُسهم في تحقيق مقاصد المتكلم.

فقد عمل المحدثون على تجاوز الفصل التقليدي بين النحو والمعاني، موضحين أن فهم الجملة العربية لا يكتمل إلا باستحضار السياق الذي ترد فيه، والغاية التي يُراد تبليغها، فالنحو في نظرهم ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لضبط العلاقات بين عناصر الجملة بما يخدم المعنى، في حين يُعنى علم المعاني بكيفية توظيف هذه العلاقات لتحقيق التأثير البلاغي المناسب، وهكذا تتكامل الوظيفتان؛ وظيفة تركيبية يختص بها النحو، ووظيفة دلالية تداولية يتكفل بها علم المعاني.

وتبرز دراسة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند المحدثين عن اتجاه يسعى إلى توحيد الرؤية بين الشكل والمضمون، وإبراز أن اللغة نظام متكامل تتفاعل فيه البنية مع الدلالة، بما يحقق التواصل الفعّال ويعكس ثراء التعبير العربي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى العلاقة بين العلمين عند كل من شوقي ضيف، وعبد الرحمن الحاج صالح، وتمام حسان، وفاضل صالح السامرائي، وإبراهيم مصطفى

1.علاقة علم النحو بعلم المعاني عند شوقي ضيف:

تُعتبر علاقة علم النحو بعلم المعاني عند شوقي ضيف علاقة تكاملٍ وتداخلٍ وظيفي، وليست علاقة فصلٍ أو استقلالٍ تام، فشوقي ضيف يرى النحو بوصفه وسيلة لضبط البنية، ويرى في علم المعاني أداةً لتوجيه هذه البنية نحو أداء الدلالة والسياق

البلاغي، فقد ذهب شوقي ضيف إلى أن النحو أساس المعنى وليس غاية في ذاته، إذ يرى أن النحو العربي لم يُنشأ لمجرد تقعيد اللغة، بل لضبط المعاني ورفع اللبس، فالإعراب، وتحديد الوظائف النحوية مثل: فاعل، مفعول، مبتدأ...، كلها وسائل لتحديد المعنى المقصود بدقة، لذلك فالنحو يخدم المعنى، ولا ينفصل عنه.

وتتجلى علاقة العلمين عند شوقي ضيف في مواضع كثيرة منها كلامه عن ظاهرة الحذف النحوية التي ربطها بدلالة السياق قائلا: "من أهم ما يميز العربية أنّ عناصر الجملة فيها أحيانا تذكر جميعا، وأحيانا يحذف بعضها اعتمادا على دلالة السياق...فتارة يحذف المبتدأ، وتارة يحذف الخبر، وقد يحذف الفاعل أو الفعل أو المفعول، وقد يحذف حرف الجر أو التوين أو أداة التعريف، وقد يحذف جواب القسم أو جواب الشرط"[1]، يبرز شوقي ضيف في هذا القول أن العربية قد تذكر عناصر الجملة كاملة، أو تحذف بعضها اعتمادًا على دلالة السياق، وهنا ما يبيّن التداخل بين العلمين، فالنحو يحدد ما يجوز حذفه (المبتدأ، الخبر، الفاعل، الفعل، المفعول...)، وعلم المعاني يفسر لماذا حُذف، وما الأثر البلاغي والدلالي لهذا الحذف، فهذا الأخير قاعدة نحوية، لكنه في جوهره اختيار بلاغي تحكمه المعاني.

يرغب ضيف في أن يثبت أن العربية لغة اقتصاد وتكثيف، لا تعتمد فقط على التصريح بل على الإيحاء، وأنّ القواعد النحوية لا تُفهم فهماً صحيحاً إلا بالرجوع إلى السياق

1 شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 235.

والمعنى، فكل ظاهرة نحوية (كالحذف) هي في الحقيقة أداة تعبيرية بلاغية، فهو يرى أنّ العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني علاقة عضوية متداخلة، وليست علاقة فصلٍ بين قواعد شكلية ودلالات بلاغية، فالنحو عنده لا يقتصر على ضبط أواخر الكلمات، بل يتجاوز ذلك إلى تفسير الظواهر التركيبية في ضوء المعنى والسياق.

وعليه يمكننا القول أنّ النحو عند شوقي ضيف يقدّم الإمكانات (ما يجوز وما لا يجوز)، وعلم المعان يوجّه الاختيار (لماذا نذكر أو نحذف؟ وما الأثر؟)، فلا يمكن الفصل بينهما، لأن البنية النحوية خادمة للمعنى، فالنحو العربي في أصله ذو نزعة دلالية، فقد أشار ضيف إلى أن النحاة الأوائل كانوا يربطون الإعراب بالدلالة والسياق، وأن علم المعاني جاء لاحقًا ليُفصّل هذه الجوانب ويعمّقها.

2.علاقة العلمين عند العلامة عبد الرحمن الحاج صالح:

تقوم علاقة علم النحو بعلم المعاني عند عبد الرحمن الحاج صالح على تصور حديث يربط بين البنية اللغوية (النحو) والوظيفة الدلالية التداولية (المعاني)، في إطار ما يُعرف بنظرية اللسانيات العربية الحديثة، أو ما يسميه أحيانًا بالنحو العربي في ضوء اللسانيات،

يرى الحاج صالح أن النحو ليس مجرد قواعد شكلية لضبط أواخر الكلمات، بل هو نظام يعبّر عن العلاقات المعنوية داخل الجملة، وكل بنية نحوية تقابلها قيمة دلالية ووظيفية، أي أن الشكل النحوي خادم للمعنى، يتجاوز النحو عنده المستوى الإعرابي إلى

المستوى التداولي (سياق الاستعمال، قصد المتكلم، المقام)، ويؤكد أن النحو العربي في أصله كان مرتبطًا بالمعاني كما عند الجرجاني، لكن الممارسة التعليمية فصلت بينهما، فجاء مشروعه لإعادة هذا الترابط.

ومن تجلّيات العلاقة بين النحو والمعاني عند الحاج صالح رحمه الله ظاهرة التقديم والتأخير وعلاقته بالقصد الدلالي نحو: نجحَ الطالبُ "ترتيب عادي، وقولنا: الطالبُ نجحَ "تقديم المبتدأ، فالجملة الأولى تُفيد مجرد الإخبار، والثانية تفيد الاهتمام بالطالب أو تخصيصه بالنجاح، فعند الحاج صالح، التغيير النحوي (التقديم) ليس شكليًا، بل يعكس اختيارًا دلاليًا مرتبطًا بالقصد، وفي هذا الصدد يقول: "وقد حصرنا ما قالوه عمّا يجوز تقديمه بالنسبة للعامل ومعموله من الأبنية غير المجردة فكثير، وهذا الكثير ليس مما يدخل في جانب البنية في ذاتها بل هو من قبيل تنوع البنية الواحدة في تقديم عناصرها (ولكل نوع نكتة) وهو يدخل فيما سمّاه عبد القاهر الجرجاني بالنظم، وتناول ذلك كل من النحاة وعلماء البلاغة"[1]، نستشف من هذا النص أنّ الحاج صالح يرى أنّ ظاهرة التقديم والتأخير ليست مجرد تغيّر في شكل البنية فحسب، إنما هو تغيّر في المعنى، ففي المثال الذي ذكرناه يتغير تركيب العبارة من مجرد الإخبار إلى تخصيص المقدم بالحكم والعناية به في الكلام.

كذلك يربط الحاج صالح بين النحو والمعاني في معرض كلامه عن ظاهرة الحذف ودلالته السياقية، نحو: هل فهمتَ؟ الجواب: "نعم"، فقد حذفت الجملة الكاملة: نعم فهمت،

1 عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016 الجزائر، ص 154.

فالحذف هنا نحوي، إلا أنه يعتمد على المعنى المفهوم من السياق، فلا يمكن فهمه دون استحضار المقام، وهذا ما يرمي إلى أن النحو يعمل مع المعاني عبر الاقتصاد اللغوي وربط القول بالسياق، وقد تحدّث عن هذا في ما أسماه بعلة التخفيف قائلا: "وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما نقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، حذف لكثرة هذا في كلامهم"[1]، يشير الحاج صالح في هذا القول إلى أنّ المحذوف إنما يحذف إذا كان يفهم معناه في الكلام، ولا يتغير معنى التركيب، وللحذف عنده شروط، منه وجود قرينة دالة عليه.

وفي علاقة علم المعاني بعلم النحو يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إنّ هذه الطريقة قد بنيت على مفهوم الاستغراق، كما يفهمه علماء اللسانيات الحديثة ويسميه النحاة العرب قديما بقسمة المواقع، أو المواقع، وهو عند العرب أوضح وأبين لأن مفهوم النظر المحدث يعني به المحدثون استغراق جميع ما يمكن أن يحيط به حد لغوي في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة"[2]، أشار عبد الرحمن الحاج صالح في هذا القول إلى نظرة عميقة تجمع بين علم النحو وعلم المعاني من خلال مفهوم محوري يتبدى في الاستغراق الذي يوازيه عند النحاة القدماء ماسمّوه بقسمة المواقع أو المواقع.

1 عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص 242.

2عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007م، ص 17.

فهو يعني بالاستغراق استيعاب جميع الإمكانات الدلالية والتركيبية التي يمكن أن تأخذها وحدة لغوية (كلمة أو جملة) داخل الخطاب، أي دراسة كل ما يمكن أن يحيط بها من سياقات لفظية وما ينتج عنها من معانٍ محتملة، وقد كان النحاة العرب القدماء يمارسون هذا الاستغراق بطريقة تطبيقية، عن طريق تتبعهم مواقع الكلمة في التركيب (فاعل، مفعول، مبتدأ، خبر...)، وبيان ما يترتب عن كل موقع من هذه المواقع من تغير في المعنى، فالكلمة عندهم لا تُفهم إلا من خلال موقعها في الجملة.

يرى الحاج صالح أن النحو العربي لم يكن مجرد قواعد شكلية، بل كان في جوهره مرتبطًا بالمعنى، لأن تغيير الموقع النحوي يؤدي إلى تغيير المعنى، وأنّ دراسة التراكيب هي في الحقيقة دراسة للوظائف الدلالية، كما أنّ النحاة كانوا يستقرئون كل الاحتمالات الممكنة (استغراق) لاستعمال التركيب، وهو ما يربط النحو مباشرة بعلم المعاني، فهو يريد أن يبيّن أن ما يسميه اللسانيون اليوم "استغراق الإمكانات السياقية" هو نفسه ما مارسه النحاة العرب قديمًا تحت مفهوم "المواقع"، بمعنى أنّ النحو العربي في أصله هو نحو دلالي، وليس شكليًا فقط، لأنه يقوم على استكشاف جميع الأوجه الممكنة للتركيب وما يقابلها من معانٍ.

من خلال ما تقدّم يمكننا القول إنّ العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الرحمن الحاج صالح تظهر في أنّ النحو هو بنية شكلية ذو وظيفة دلالية، وأّنّ المعاني نتيجة تفاعل البنية الشكلية مع السياق، إذ لا يمكن فصل النحو عن المعنى دون الإخلال بوظيفة اللغة

3. علاقة علم النحو بعلم المعاني عند تمام حسان:

إن العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند تمام حسان من أشهر القضايا التي أعاد النظر فيها ضمن مشروعه لتجديد الدرس اللغوي العربي، إذ عمل على تجاوز الفصل التقليدي بين العلمين، وربط البنية النحوية بالوظيفة الدلالية في السياق، يرى تمام حسان أن النحو ليس مجرد قواعد شكلية لضبط أواخر الكلمات، بل هو نظام وظيفي يهدف أساسًا إلى تحديد المعاني داخل السياق ومن ثمّ، فإن العلاقة بين النحو والمعاني علاقة تكامل وتداخل، لا انفصال، يقول في هذا المضمار: "قلنا من قبل إنّ النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية: طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب، ومجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة"[1]، يتبدى من هذا النص أن تمام حسان يرى بأن النظام النحوي لا يقوم على المبنى والحركات الإعرابية فقط، بل يتأسس على المعاني التي تتضمنها تلك المباني النحوية، فهو بهذا يربط بين العلمين ويوثق الصلة بينهما ويجعل كلا منهما مكملا للآخر.

ويؤكد تمام حسان أن الوظيفة الحقيقية للنحو هي خدمة المعنى، إذ لا قيمة للإعراب أو التراكيب إذ ا لم تُفهم في ضوء الدلالة التي تؤديها، فالمتكلم لا يختار البنية النحوية عشوائيًا، بل وفق ما يريد إيصاله من معنى، "فإدراك المبنى بواسطة النظر إلى العلامة لا يعد من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، وإنما تأتي الصعوبة عند إرادة تعيين المعنى

1 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص 178.

بواسطة المبنى، فلقد أشرنا من قبل إلى أن المعنى الوظيفي متعدد بالنسبة للمعنى الواحد"[1]، من هذا المؤدى يشير تمام حسان إلى أنّ النحو يخدم المعنى، فلا أهمية للإعراب من دون المعنى في التركيب.

كما يشير إلى دور السياق في إضفاء المعنى على التركيب، فيرى أن السياق هو الذي يمنح التراكيب معناها الحقيقي، ولذلك لا يمكن دراسة النحو بمعزل عن علم المعاني، فالجملة نفسها قد تحمل دلالات مختلفة تبعًا للسياق، وهو ما يجعل المعنى عنصرًا حاسمًا في توجيه التحليل النحوي. ويؤكد أن الهدف من الإعراب إبراز العلاقات السياقية قائلا: "والكشف عن العلاقات السياقية، (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب، فإذا طلب إلينا مثلا أن نعرب جمل مثل: ضرب زيد عمرا، نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة فعل، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يفعل و أفعل)..."[2]، فهو في هذا النص يبين علاقة علم النحو بعلم المعاني من خلال دور السياق في تكشف المعاني النحوية، وأنّ النحو دون المعاني مفرغ من الدلالة.

كذاك من أشهر أعماله في هذا المجال نظرية القرائن، إذ يرى أن فهم المعنى يعتمد على مجموعة من القرائن، منها: قرائن لفظية كالصيغ والترتيب، وقرائن حالية كالسياق الخارجي، وقرائن معنوية كالعلاقات الدلالية، فقد أسهب في حديثه عن القرائن وأنواعها

1 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 180.

2 المرجع نفسه، ص 181.

ووظيفتها، إذ يقول فيها: "وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن عمرا مفعول به، ولاشك أنّ أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرائن التعليق"[1]، فهذه القرائن تعمل مجتمعة لفهم الوظيفة النحوية والدلالة معًا، مما يبرز التداخل بين النحو والمعاني، والترابط الحاصل بينهما.

تمام حسان قد فنّد التقسيم التراثي الذي يفصل بين النحو (الشكل والتركيب)، وبين المعاني (الدلالة البلاغية)، ورأى أن هذا الفصل مصطنع، لأن البنية النحوية لا تُفهم إلا من خلال معناها، كما أن المعنى لا يتحقق إلا عبر تركيب نحوي.

من خلال هذا المعطى يمكننا القول إنّ تمام حسان أعاد صياغة العلاقة بين النحو والمعاني على أساس أن النحو وسيلة لفهم المعنى، والمعنى هو الغاية التي من أجلها وُضع النحو، وهو بهذا ألغى الحدود الصارمة بين العلمين، وجعل منهما منظومة واحدة تفسّر اللغة في بنيتها ووظيفتها معًا.

4.علاقتهما عند فاضل صالح السامرائي:

تظهر العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند فاضل صالح السامرائي في كتابه "معاني النحو" في العديد من المواطن، فقد جمع بينهما من خلال رؤية تكاملية عميقة، تقوم على أن النحو ليس مجرد قواعد شكلية لضبط أواخر الكلمات، بل هو أداة أساسية لفم الدلالة وإبراز المقاصد البلاغية في الكلام، ومن كلامه الذي جمع فيه بين العلمين قوله:

1 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

"نرى أنّ اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني"[1]، يشير السامرائي في قوله هذا إلى أنّ علم المعاني يرتبط أشد الارتباط بعلم النحو(علم المباني حسب قوله)، أي أنّ ترتيب التركيب لا يتغير إلا بتغير المعنى.

كما يرى السامرائي أن النحو خادمٌ للمعنى، وأن القاعدة النحوية لا تفهم فهماً صحيحاً إلا في ضوء السياق والدلالة، فالمعاني هي التي توجّه الاختيارات النحوية، يقول في كلامه عن الدلالة القطعية والاحتمالية الجملة العربية: "المدقق في الجملة العربية ودلالتها على المعنى يرى أنها على ضربين: تعبير نصي أو قطعي يدل على معنى واحد، تعبير احتمالي أي يحتمل أكثر من معنى، وهذا خط واضح في طبيعة دلالة الجملة يبرز للمستقرئ بصوية جلية"[2]، في هذا القول يميز فاضل صالح السامرائي بين نوعين من التعبير: تعبير قطعي، وتعبير احتمالي، وهذا التقسيم يكشف تداخلاً عميقًا بين العلمين، يتبدى في التعبير النصي أو القطعي؛ الذي تدل فيه الجملة على معنى واحد محدد لا يحتمل التأويل، وهنا يظهر دور علم النحو في ضبط العلاقات الإعرابية والتركيبية (كالفاعل والمفعول، والتقديم والتأخير...) بما يجعل المعنى واضحًا لا لبس فيه، لكن هذا الوضوح لا يتحقق بالنحو وحده، بل لأن السياق بوصفه مجالا لعلم المعاني؛ يدعم هذا التحديد ويمنع التعدد الدلالي، وهو الذي تحتمل فيه الجملة أكثر من معنى بسبب تعدد الأوجه الإعرابية أو التركيبية، وهذا مكمن التكامل بين العلمين بشكل أعمق.

1 فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، شركة العاتك لصناعة الكتاب، بيروت، ص11.

2 المرجع نفسه، ص 17.

أي أنّ علم النحو يبيّن الأوجه الممكنة في الإعراب والتركيب، ويعمل علم المعاني على ترجيح المعنى المناسب اعتمادًا على السياق والمقام، أي أن النحو يجيز الاحتمالين، لكن المعنى يُحسم بالسياق، فيؤكد السامرائي أن النحو يقدّم الإمكانات (البنية. والتركيب)، وأن علم المعاني يحدد الاختيار (الدلالة، المقصود بحسب المقام)، أي أن الجملة العربية لا تُفهم فهمًا دقيقًا إلا بجمع العلمين معًا، وهذا بسبب أنّ التركيب دون سياق قد يؤدي إلى الغموض، وأن السياق بدون ضبط نحوي قد يؤدي إلى خلل في الفهم.

تصنيف السامرائي للجملة العربية إلى قطعية واحتمالية يظهر أن العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني علاقة تكامل لا انفصال؛ فالنحو يفتح مجال الدلالة، وعلم المعاني يوجّهها ويحددها، وهذا ما يجعل العربية لغة مرنة وغنية في التعبير.

ومن كلامه الذي جمع فيه بين العلمين قوله في الدلالة الظاهرة والباطنة: "ونعني بالدلالة الظاهرة المعنى الذي يحكيه ظاهر اللفظ مثل: سافر محمد ونام خالد، ونحو قوله تعالى: {وأحلّ الله البيع وحرّم الربا}(البقرة/275)، وأما الدلالة الباطنة فهي الدلالة التي تؤدّى عن طريق المجاز والكنايات والملاحن، والإشارات، ما إلى ذلك كقوله: رمتني بسهم ريشة الكحل، أي بمظرة من عين مكحولة..."[1]، من خلال هذا النص يرى السامرائي أنّ العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني علاقةٌ وثيقة، تقوم على أساس أنّ النحو ليس مجرد ضبطٍ

1 فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 19.

شكليٍّ لأواخر الكلمات، بل هو وسيلةٌ لفهم الدلالة بنوعيها: الظاهرة والباطنة، فقد يميّز بين مستويين من الدلالة: الدلالة الظاهرة (النصية، أو القطعية) والتي تتجلّى في المعنى الذي يفهم مباشرةً من ظاهر التركيب دون حاجة إلى تأويل وسياق إضافي مثل: سافر محمد، نام خالد، وقوله تعالى: وأحلّ الله البيع وحرّم الربا، إذ يظهر في هذه الأمثلة التي أوردها دور النحو في تحديد العلاقات الإسنادية (فاعل، فعل، مفعول)، وأثره في إزالة اللبس وضبط المعنى المقصود بدقة، فالدلالة في هذا المستوى ثابتة، والنحو يضمن وضوحها، أمّا الدلالة الباطنة (الاحتمالية، أو البلاغية) فهي المعنى غير المباشر الذي يُفهم عبر وسائل بلاغية مثل: المجاز، الكناية، التلميح، الإشارة موردا مثال: رمتني بسهم ريشة الكحل، أي نظرت إليّ نظرة مؤثرة من عين مكحولة، إذ لا يكفي في هذا النموذج ظاهر النحو لفهم المعنى، بل يفتح النحو المجال لتعدد التأويل، ويأتي علم المعاني ليحدد المقصود بحسب السياق والمقام.

نلاحظ أنّ النحو عند السامرائي ليس مجرد قواعد جافة، فالنحو عنده يوضح دلالة الظاهرة لبنية الجملة، وعلم المعاني يفسر كيفية توجيه هذه البنية لإنتاج معنى معين بحسب السياق، فالدلالة الظاهرة يغلب عليها الطابع النحوي، بينما الدلالة الباطنية تحتاج إلى التكامل بين النحو والبلاغة، فهو ينظر إلى النحو بوصفه مدخلا لفهم المعنى، لا غايةً مستقلة، وأنّ علم المعاني هو الامتداد الطبيعي للنحو في تفسير المعاني الكامنة خلف التركيب.

5.العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند إبراهيم مصطفى:

عارض إبراهيم مصطفى المنهج الشكلي الذي انتهجه المتقدمون من النحاة ويبدو ذلك جليا في كتابه إحياء النحو ،حيث رأى أنهم ركّزوا على أواخر الكلمات بناء وإعرابا بشكل كبير، فأطالوا النظر في أواخرها، وربما اختلفوا في الحركة الواحدة وتجادلوا وتناظروا فيها، فاجتهدوا في "تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها وسمّوا ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب، أو علل النحو، ثمّ لم يلبثوا أن أوجزوا فسموها علم النحو والإعراب"[1]، فانتقد إبراهيم مصطفى في مؤلّفه "إحياء النحو" عناية النحاة بالشكل الظاهري للكلم، وسماه فتنة لغوية افتتن النحاة بها، وأن هذا صرفهم عن دراسة ما في العربية من قواعد أخرى لربط الكلام وتأليفه لأنهم شغفوا بنحو سيبويه وما جاء به في كتابه، فلم يخرجوا من دائرة أواخر الكلم وحكم إعرابه، كما نوّه إبراهيم مصطفى بجهود عبد القاهر الجرجاني الذي رآه قد خرج من دائرة النحو وعلله إلى دائرة تذوق الكلام العربي ومعرفة مواطن تأليفه ونظمه[2].

والنظم عند إبراهيم مصطفى هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم لذلك انتقد من زاغوا عن فكرة عبد القاهر الجرجاني في ربطه النظم بمعاني النحو، ففصلوا بذلك علما من العلوم هو "علم المعاني" عن علم النحو فأماتوا فكرة الجرجاني في بحثه عن الذوق اللغوي.

كما يرى إبراهيم مصطفى أن القدماء عندما ركزا على نظرية العامل أهملوا ونسوا المعاني، فأضاعوا بذلك مقاصد الكلام في أوضاعه المختلفة، لذلك يرى وجوب التركيز على معاني

1 إبراهيم مصطفي، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، 1992م، ص 10.

2 ينظر، جمال سنوسي، قراءة النحو في كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم، مجل العربية، المجلد 8، العدد 2، 2022م، ص 26.

هذه العلامات الإعرابية، وعلى أثرها في تصور المعنى فيقول: "فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"[1].

فقد انتقد إبراهيم مصطفى آراء النحاة الأوائل القائلة بجواز الأمرين في بعض المواضع في المفعول معه مثلا: كيف أنت وأخوك؛ يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى، ويضعفون الوجه الأول، وهو يرى أن لكل الوجهين معنى لا يغني عن الآخر تقول: "كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنما نسأل عن صلة بينهما"[2].

وتعود هذه النظرة عند إبراهيم مصطفى إلى النظرة التذوقية الجمالية للحروف العربية التي ظهرت في الدراسات اللغوية الحديثة، فاستقر عنده أن الفتحة مالت إليها العرب لخفتها، حتى تحدث توازنا صوتيا بينها وبين نظيراتها من الضمة والكسرة، ومن النماذج التي فسرها التباين الموجود في "إن" فرأى أن أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير مثل: إنا، إني، إنك، إننا، إنه، إنهم، ونعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا"[3].

1 إبراهيم مصطفي، إحياء النحو، ص 42/41.

2 المرجع نفسه، ص 38/37.

3 المرجع نفسه، ص 70.

من خلال ما تقدم يتجلى لنا أن إبراهيم مصطفى قد خطى خطوة جريئة في تجديد النحو وإحيائه وهذا اعتراف منه في مقدمة كتابه ، حيث ثار على أسس ودعائم التي أعتمد عليها النحاة القدماء في صناعتهم للنحو، وهذا لم يكن أمرا يسيرا عليه، فقد كان جريئا في عرض رأيه في مسألة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني فهو تخطى الحدود التي رسمها النحاة القدماء بين العلمين. ونادى بدمجهما والجمع بينهما وجعلهما علما واحدا.

الفصل الثانـي

إشكاليـة العلاقة بين علم النحو وعلم المعانـي عند

عبد الحميد مصطفى السيد

المبحث الأوّل: دراسة وصفية للكتاب:

يعتبر كتاب "**دراسات في اللسانيات العربية لعبد الحميد السيد**"*من الأعمال التي تهدف إلى تقديم رؤية معاصرة للغة العربية؛ عن طريق الاستفادة من المناهج اللسانية الحديثة، يمزج هذا الكتاب بين التراث اللغوي العربي القديم وأحدث النظريات اللسانية، إذ يركز المؤلف على خصوصيات اللغة العربية من خلال تحليل بنياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية.

1.التعريف بالكتاب

❖ **المؤلِّف:** عبد الحميد مصطفى السيد.

2.عنوان الكتاب: دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني.

❖ **الناشر**: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

❖ **الطبعة الأولى.**

❖ **سنة النشر**: 1424هـ/2004م.

❖ **عدد الصفحات:** 196 صفحة.

*الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد هو أكاديمي وباحث أردني متخصص في النحو والصرف ، ولد في26 نوفمبر 1941 بقرية دير أيوب ، يعد من الباحثين الذين جمعوا في دراستهم بين التراث اللغوي العربي والمناهج اللسانية الحديثة ،حصل على شهادة الليسانس في اللغة العربية و أدابها سنة 1969 ،ثم نال درجة الماجستير في النحو والصرف سنة 1975 ، كم اتحصل على درجة الدكتوراه في التخصص نفسه من جامعة الأزهر عام 1979 بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى له مؤلفات عديدة أبرزها وأشهرها دراسات في اللسانيات العربية ،والتطبيق النحوي ،والأفعال في القرآن الكريم ..موقع http://quran-uni.com

2.عنوان الكتاب: دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني.

3.موضوع الكتاب

عالج عبد الحميد السيد في هذا الكتاب اللغة العربية وفق منظور لساني حديث؛ وقد ركز فيه على عدد نقاط معيّنة تتبدى في:

- ✓ تحليل مستويات اللغة (الصوتي، الصرفي، التركيبي، الدلالي)[1].
- ✓ إبراز الصلة بين التراث النحوي العربي واللسانيات الحديثة[2].
- ✓ إظهار خصائص العربية بوصفها نظاماً لغوياً متكاملاً[3].

4.منهج المؤلف:

أسس عبد الحميد السيد كتابه اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على عرض الظواهر اللغوية كما هي في الاستعمال، وتحليل البنى اللغوية وتفسيرها، والموازنة بين آراء النحاة القدماء والنظريات اللسانية الحديثة كما يظهر تأثره بالمناهج البنيوية والتوليدية في بعض التحليلات كما استعان أيضا بالمنهج النقدي في مناقشة أراء وتصورات النحاة المحدثين، يتداخل في الكتاب الوصف مع التحليل والنقد والتقرير بشكل متكامل يخدم البحث من زوايا عديدة.

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1424هـ، 2004م، ص 38.

2 المرجع نفسه، ص 138.

3المرجع نفسه، ص 183.

5.قضايا الكتاب:

تطرق عبد الحميد السيد في هذا الكتاب إلى أربع قضايا كبرى ذكرها في مستهل كتابه وهي:

1.5بنية الجملة في اللغة العربية:

جعل عبد الحميد السيد لهذه الدراسة مدخلا تحدث فيه عن اهتمام النحاة القدماء والمحدثون بالجملة ، وكيف تناولوها في دراستهم ، ثم عمد إلى تحديد مفهوم الجملة بناء على الإسناد كما حاول أن يضع تصورا لبنيتها معتمدا على أراء النحاة القدماء والدراسات اللغوية الحديثة ،بعدها انتقل إلى تصنيف الجملة بناء على فكرة الإسناد إلى نوعين الجملة الاسمية والجملة الخبرية، وأشار إلى وجود جمل أخرى أضافها النحاة مثل الجملة الشرطية والجملة الظرفية ، واعتمادهم في تحديد نوع الجملة بصدرها(المسند والمسند إليه)،مع عرض أراء النحاة حول ذلك .ثم عرج إلى الحديث عن بنية الجملة العربية مبينا قدرة الباحث في النحو العربي أن يضع تصورا متكاملا متناسقا لبينة الجملة العربية معتمدا الأصول والضوابط التي وضعها النحاة مع تجاوز أمثلتهم التطبيقية وخلافتهم الجزئية ،كما يعد علاقة الإسناد والعامل محورين مهمين في معرفة بنية الجملة ،وأن البنية الأساسية للجملة العربية تقوم على الجملة الاسمية (م إ + م) والجملة الخبرية(م +م إ) ،والجملة في هذه المرحلة جملة مطلقة مجردة من أي ارتباطات أو علاقات نحوية ، وتعتبر نواة الجملة ،في حال إدخال عناصر إضافية التي تقوم على التعلق يتسع مدى هذا البناء من خلال معان وظيفية

وروابط تركيبية محددة تولد ضربا من الوظائف الدلالية ،فتتحول الجملة المطلقة إلى جملة مقيدة بحكم تضمنها علاقات نحوية تمثل وظائف نحوية ،صنفها إلى وظائف تركيبية ودلالية ،وتداولية ، كما قسم الجملة إلى بسيطة ومركبة ، فالبسيطة تضمنت نواة إسنادية واحدة ،والمركبة تضمنت نواتين أو أكثر .

ثم تطرق في بحثه لظواهر نظم الجملة، واستهلها بالمفهوم الاصطلاحي للنظم ثم تحدث عن الاهتمام الكبير من طرف النحاة لخاصية الإعراب والمعنى، كما وجد إن النحاة لم يقفوا في دراستهم في نظم الجملة عند الضوابط اللغوية، فقط بل درسوا البعد الخارجي للغة، والذي يقصد به المقام وقصد المتكلم وحال المخاطب. ثم أنهى دراسته بخاتمة تتضمن ملخص لأهم ما جاء فيها [1].

2.5.بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي:

افتتح الكاتب هذه الدراسة بمدخل تطرق فيه إلى أهمية الجملة ومكانتها في الدراسات اللسانية الحديثة، حيث عدها منطلقا لكل دراسة نحوية تسعى إلى وصف اللغة وتقعيدها، كما أشار إلى اهتمام النحاة القدماء أمثال سيبويه بالجملة وكيفية دراستهم لها، وإلى جهود المحدثين في دراسة بنيـة الجملة وكيفية تشكلها على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها، ولكنهم يتفقون على أن العربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها.

بالإضافة إلى ذلك عمد إلى تحديد المفهوم الاصطلاحي للجملة مشيرا إلى أن تعدد التعاريف والمصطلحات يرجع لتعدد المعايير التي استند إليها قديما وحديثا، رغم ذلك يرى

1 ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية: ص 13-42

بأن إقامة الجملة على معيار الإسناد يخلص الجملة من كثير من الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت على عكس معيار الدلالة والمعنى والاستقلال.

ثم توجه الكاتب في دراسته إلى تقسيم الجملة وحصر أنواعها في نظر المحدثين مبينا أن هناك العديد من الجمل المختلفة بسبب تباين المعايير فحدها وغايتهم في البحث ،وبعدها تطرق إلى دراسة بنية الجملة في ضوء المنهج الوصفي ،فاستعرض أولا مفهوم المنهج الوصفي ،ثم حاول نقل المحاولات التي اهتمت بوصف بنية الجملة في العربية بدأها بمدرسة التحليل الشكلي ، ثم عبد الرحمان أيوب ، فمحاولات محمد الشاوش ، وبعدها انتقل إلى المنهج الوصفي الوظيفي الذي يمثله محمد تمام من خلال كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" وبين طريقة دراسته للغة من خلال تحليل محتوى الكتاب ومنهجه ، بعد ذلك تطرق إلى المنهج التحويلي التوليدي وضمه إلى المناهج التي تبناها المحدثون في تقويم الدرس النحوي العربي ،كما أشار إلى أهم الأفكار التي قامت عليها هذه المدرسة ، وبين المراحل التي قام عليها هذا المنهج ، فبدأ بالحديث عن نظرية تشومسكي التي مرت بمرحلتين والتي يؤرخ لها من خلال كتابيه الأول SyntactcStrutures " والثاني المعنون " Aspets of the Theory of حيث قام بدراسة الكتابين وتحليلهما ،فحاول من خلال ذلك إظهار أبرز ملامح المنهج التحويلي التوليدي . كما عرض محاولات بعض المحدثين العرب المتأثرين بالنظرية التحويلية التوليدية من بينهم محمد أمين خولي، وميشال زكرياء، وعبد القادر

الفهري، ومازن الوعر. واختتم الكاتب دراسته بملخص لأهم النقاط التي تناولها مع عرض المنهج الذي سلكه وهو المنهج الوصفي التقريري النقدي[1] .

3.5.التراكيب النحوية من الوجهة التداولية:

انطلق الكاتب في عرض الدراسة بمقدمة بين فيها الهدف الذي يسعى إليه، وهو دراسة التراكيب النحوية في العربية من وجهة نظر تداولية، كما أشار بأنه اعتمد في ذلك على ثلاث مصادر، أولها الدراسات اللسانية الحديثة، وخاصة الاتجاه الوظيفي ونظرته التداولية وثانيها تصورات النحاة في الوظائف النحوية وأبعادها الدلالية والتداولية وثالثها جهود البلاغيين وعلماء المعاني والمفسرين في تحليل التراكيب النحوية وفهمها.

بعدها تطرق إلى تحديد مفهوم التداولية لغة واصطلاحا ،ثم اتجه نحو الوظائف النحوية و أبعادها المعنوية حيث صنفها إلى وظائف تركيبية ،ووظائف دلالية ،ووظائف تداولية، كما تحدث عن التراكيب العدولية، فالنحاة والمقام الخارجي ،حيث يرى بأن النحاة قد اهتموا بالمقام الخارجي و ما يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات ، ولكنه بقدر محكوم ويستدل بذلك من خلال أراء النحاة القدامى ،على عكس البلاغيين الذين نظروا إلى التراكيب على أساس موافقة الكلام لمقتضى الحال ،أو بمقولة لكل مقام مقال مستدلا بأقوال البلاغيين منهم عبد القاهر الجرجاني ، ثم عرض أمثلة عن التراكيب العدولية ومقاصدها التداولية .

بعد ذلك انتقل الكاتب إلى عنصر العناية بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية عند البلاغيين ،الذين أدركوا بأن اللغة ظاهرة اجتماعية ،وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعوب التي يتكلمها،

1 ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 56- 103

وأن هذه الثقافة يمكن تحليلها كما يرجع سبب عنايتهم بطرفي الاتصال أكثر من عناصر المقام الأخرى هو عنايتهم بالجملة بكل احتمالاتها التركيبية واستند في ذلك إلى دراسات النحاة القدامى أمثال عبد القاهر الجرجاني والزمخشري وغيرهم ،كما استعرض الدراسات اللسانية الحديثة من بنيوية وتحويلية ووظيفية ،مع ذكر منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية ، وعرض أهم تصورات للمنحى الوظيفي عند النحاة العرب المحدثين منهم تمام حسان ، وأحمد المتوكل .

اختتم هذه الدراسة بملخص يشير فيه إلى أهم النقاط التي خلصت إليها الدراسة[1].

نلاحظ أنه قد عرض في هذه الدراسة الفائدة المشتركة لمباحث علمي النحو والبلاغة، وهذا تمهيد منه للدراسة التي تليها والتي تتبدى في تحليل التراكيب النحوية والخروج منها بفائدتها الدلالية وأسرارها التركيبية.

4.5.إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني:

أبرز عبد الحميد السيد في هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين علمي النحو والمعاني كونهما مستويين من مستويات النظام اللغوي، فضبط العلاقة بينهما، وأبان حدودها، ومنطلقاتها، وأصولها، كما ناقش في هذه الدراسة مسألة شكلية النحو العربي عند الدارسين المحدثين، ودعوتهم إلى دمج علم المعاني معه، فكانت نتيجة دراسته أن استقلالية كل منهما

1 ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 117- 154

وتباينهما لا ينقص من تكاملهما، ولا يمنع تحقق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته، إذ تفهم بنية التركيب من خلال علم النحو، ويحدد علم المعاني أهداف التعبير والتواصل[1].

من خلال هذه الدراسات التي أوردها المؤلف نستشف أنه جمع في كتابه هذا بين الأصالة والمعاصرة، فقد انطلق من الدرس اللغوي العربي التراثي واستقى مفاهيم لسانية حديثة في تحليل القضايا التي عالجها في كتابه، كما اعتمد أسلوبا سلسا سهلا بعيدا عن الغموض والتعقيد، موظفا نماذج وأمثلة عربية فصيحة، وعليه نستشف أنّ الكتاب يعدّ إضافة نوعية في الدراسات اللسانية العربية، فقد عمل على تقريب المفاهيم اللسانية الحديثة للدارس العربي، وأظهر مرونة اللغة العربية وقابليتها لاستيعاب المناهج الحديثة، فالكتاب محاولة جادة للجمع بين التراث اللغوي العربي والدراسات اللسانية الحديثة، فكان من هذا المنطلق مرجعا مهما للباحثين في مجال اللغة العربية، خاصة لمن يسعى إلى فهمها في ضوء المناهج المعاصرة.

المبحث الثاني: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الحميد مصطفى السيد:

تعد مسألة العلاقة بين علمي النحو والمعاني مسألة ضاربة جذورها في أعماق الدرس النحوي العربي، إذ نجدها مبثوثة في كتب المتقدمين والمتأخرين منهم، غير أنّ بعض المتأخرين عدلوا عما جاء به المتقدمون ونادوا بشكلية النحو العربي مثلما فعل إبراهيم مصطفى في كتابه الموسوم بـــ: "إحياء النحو" الذي وصف فيه النحو العربي بالشكلية

1ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 161-190

وأفرغه من المعنى، فجاءت هذه الدراسة ردا عليه وعلى أمثاله، والتي دعا من خلالها عبد الحميد السيد إلى إعادة علم المعاني إليه، كما قام في هذه الدراسة بضبط العلاقة بين العلمين من خلال الوقوف على نشأة كل منهما، مميزا أهدافهما راسما لحدودهما، مبرزا منطلقاتهما وأصولهما.

وقد استعان عبد الحميد السيد في هذه الدراسة بما جاءت به النظريات اللسانية الحديثة في هذا المجال، كما تطرق إلى ما قدّمه النحويون والبلاغيون والمفسرون في معالجتهم للتراكيب النحوية، وما قدموه من آراء حول هذه العلاقة، مؤسسا منها رأيه في دراسته لإشكالية العلاقة بين العلمين، مشيرا إلى أنّ الدراسات السابقة لم تفصّل في هذا الموضوع تفصيلا دقيقا ولم تعالجه بهذا الشكل الذي أثاره هو في كتابه هذا، بخلاف بعض مقاربات المحدثين للدرس العربي التراثي كما فعل إبراهيم مصطفى.

1.الإعراب بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الحميد السيد:

استهل هذه الدراسة بنشأة النحو العربي وأسباب نشأته، فبدأ في هذا العنصر بدور القرآن الكريم في توجيه الدراسات النحوية العربية، بعد اتساع رقعة الدولة إسلامية ودخول غير العرب في الإسلام الأمر الذي استدعى دراسة اللغة العربية وتحليلها، ووضع تصور واضح لبنيتها وتراكيبها واستعمالها لتيسير فهم القرآن الكريم، وتسهيل فهم أحكامه وتعاليمه للمسلمين غير العرب، فقد راعى عبد الحميد السيد في تطرقه لأعمال النحاة وتصانيفهم منطلقهم الديني الذي كان باعثا لهذه الدراسة ودافعا قويا لها، كما يرى أنّ انطلاقهم في

دراسة النحو وتقعيد قواعده من مبدأ فهم النص القرآني وحمايته من اللحن حتّم عليهم الانطلاق من دور المتلقي لا المتكلم، إذ جعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة العربية ينطلق من المبنى وصولا إلى المعنى، وهذا باستقرائهم لكلام العرب[1].

ثمّ تطرّق بعدها إلى حدّ علم النحو بعد وصوله مرحلة النضج عند علمائنا القدماء قائلا: "أنّ حدّه عندهم كان يعني دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام، ونستطيع أن نتبين هذا من دلالة حدّ النحو في مصنفاتهم"[2]، فذكر حده عند ابن جنّي في كتابه "الخصائص"، وعند ابن يعيش في مؤلّفه "شرح المفصل" مشيرا إلى أنّ هؤلاء النحاة لم يفصلوا علم النحو عن علم المعاني ولم يعتبروا النحو علما شكليا مفرغا من المعنى والدلالة، مفندا رأي إبراهيم مصطفى ومن سار على نهجه من المحدثين الذين قالوا بأنّ علم النحو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وأنّ غايته بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، ووصفها بأنها قراءة مجحفة في حق علم النحو العربي وغير منصفة له، وأنّ إبراهيم مصطفى جانب الصواب في انطلاقه من كتاب "الحدود النحوية" للفاكهي، ومن حاشية الصّبان على الأشموني، فقد رفض أحمد السيد هذا الطرح وقال بأنه لا يصح بناء نظرية ومناقشتها اعتمادا على مؤلّفات تعليمية تفتقر إلى التوسع والتعليل والإضافة كما جاء في

1 ينظر، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 164.

2 المرجع نفسه، ص 165.

مصنفات كبار النحاة مثل الخصائص لابن جني، وشرح الكافية للرضي الأستراباذي، وشرح المفصل لابن يعيش[1].

ثمّ تطرّق بعد ذلك إلى معنى الإعراب عند القدماء والمحدثين، قائلا: "إننا إذا تتبعنا مفهوم الإعراب وجدناه عند المحققين من النحاة معنى، وعند المتأخرين لفظا، فعلى الأوّل قال ابن جنّي: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، وعلى الثاني هو:" كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه"[2]، فهو في تتبعه لمعنى الإعراب يرى أنّ معنى الإعراب عند النحاة القدماء كابن جنى هو إظهار المعنى وبيانه من خلال حركة اللفظ، فجمعوا في تعريفهم له بين علم النحو وعلم المعنى، ولم يفصلوا بينهما كما فعل المتأخرون الذين أفرغوه من الدلالة وذهبوا إلى أنه تغير حركة آخر اللفظ تبعا لتغير العامل الداخل عليه.

فهو يرى أنّ القدماء من النحاة جمعوا بين اللفظ والمعنى في تحديدهم للإعراب، وأن المتأخرين منهم ركزوا على الشكل فقط، إذ قال: "أي أنّ النحاة عندما قالوا إنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات

1 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية ص 166/165.

2 المرجع نفسه، ص 166.

عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره"[1]، فعلى حد عبد الحميد السيد فإنّ القدماء جمعوا بين علم النحو وعلم المعاني في تحديدهم لماهية الإعراب ومفهومه، أمّ المتأخرين منهم فقد فصلوا بين العلمين وجعلوا الإعراب يقف عند حدود الشكل.

2.نظرية العامل بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الحميد السيد:

تطرّق الكاتب إلى نظرية العامل في النحو والتي رأى أنّها لا تفصل بين علم النحو وعلم المعاني؛ قائلا: "ولا يقتصر دور العامل على الجانب اللفظي، بل ينهض العامل أيضا بتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية، فأنت إذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكا، رأيت الإعراب يحلل علاقة (زيد) و(جاء) على أنّ (زيد) من قام بالفعل، أي من كان معه مجئ ، وذلك بتسميته فاعلا، ثمّ يسمي (ضاحكا) حالا، وهذا يعني أن العلاقة بينه وبين الفعل تقوم على كشف هيئة زيد عند المجئ، فالنحاة حين يجعلون الفعل (جاء) عاملا فكأنهم يبينون أنّ الحدث هو محور التركيب وبؤرته، وأن العناصر المكونة للتراكيب تدور في فلكه، محدثة ائتلافا يكون عليه دلالة التركيب ومعناه، ونراهم يربطون بين العامل وانتظام العناصر بالنسبة إليه، تقديما أو تأخيرا أو ذكرا أو حذفا"[2]، يرى عبد الحميد السيد أنّ العامل غير مقتصر على إيجاد اختلاف الحركات العربية فقط، فهذا عنده فهم قاصر، وأنّ الدعوة إلى إلغائه هدم للنظرية النحوية، ويوجه الباحثين في هذا المجال إلى البدء من ثوابت العلم

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 167.

2 المرجع نفسه، ص 169.

وعدم إغفال نظرية العامل حتى يتأتى له وصل التنظير بالتطبيق[1]، فقد أكد عبد الحميد أنّ النحاة الأوائل جمعوا بين علم النحو وعلم المعاني في نظرية العامل، وأنه لا يمكن الفصل بين العلمين في هذه النظرية، وأنها لا تقتصر على الشكل وحده بل تتطرق إلى معناه.

3.الوظائف النحوية بين علم النحو وعلم المعاني في الكتاب:

ويستمر عبد الحميد السيد في جمعه بين علم النحو وعلم المعنى من خلال كلامه عن الوظائف النحوية مشيرا إلى أنّ هذه الأخيرة هي المعاني التي وردت في حدّ الإعراب قائلا: "والمقصود بالمعاني التي وردت في حد الإعراب: الوظائف النحوية كوظيفة المبتدأ، أو الفاعل، أو الحال، وقد قام منهج النحاة في وصفها على إفراد باب لكل وظيفة، فصّلوا فيه قيودها النحوية والصرفية، وأبعادها المعرفية، والتركيبية، والدلالية، والتداولية"[2]، فهو يرى أنّ الوظيفة النحوية تتجلى عندهم في البعد التركيبي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي، مقدما بعض النماذج عن تداخل الأبعاد الثلاثة في الوظيفة النحوية.

ثمّ ذكر عبد الحميد مسألة المقام الخارجي أو السياق التداولي، مشيرا إلى أنّ النحاة لم يغفلوا المقال واعتنوا به كعنايتهم بالمقام، فاهتموا بالسياق الخارجي للتركيب موردا رأي سيبويه في هذا الجانب، قائلا: "وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب حيث يجمع سيبويه بين التفسير اللغوي للتراكيب، والسياق الذي يرد فيه التركيب"[3]، ثمّ أشار إلى تفسير الحذف عند سيبويه

1 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 169.

2المرجع نفسه، ص 169.

3المرجع نفسه، ص 173.

قائلا: "ويفسّر الحذف في قولهم: مرحبا وأهلا؛ بقوله: فإنّما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت: مرحبا وأهلا، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه"[1]، فيشير في هذه الأمثلة إلى جمع النحاة الأوائل كسيبويه وابن جني بين علم النحو وعلم المعاني، وأنّهم كانوا يعمدون إلى السياق الخارجي لإيضاح مبهم، أو إرجاع الكلام إلى أصله في حالة العدول عنه.

4.الدراسات اللسانية بين الشكلية والوظيفية عند عبد الحميد السيد:

ثم انتقل إلى الحديث عن الدراسات اللسانية الحديثة، مفرقا بين الاتجاه الشكلي والاتجاه الوظيفي، إذ يضم الأول الأنظار اللسانية التي تعتبر اللغات أنساقا مجردة يمكن وصفها بمعزل عن البعد الخارجي للظاهرة اللغوية، فهي تعالج الظاهرة اللغوية شكليا صوريا، كالنظرية الغلوسيماتيكية والنظرية التوزيعية اللتين عالجا الظاهرة التركيبية من جانبها الشكلي، بخلاف الاتجاه الوظيفي الذي صبّ اهتمامه على وظائف عناصر الجملة التي تستند إلى البعد التداولي للجملة كونها أداة تواصل، تبنت هذا الاتجاه كل من المدرسة الوظيفية (براغ)، والمدرسة السياقية، والمدرسة التداولية[2].

5.علم المعاني عند عبد الحميد السيد:

تطرّق عبد الحميد السيد إلى علم المعاني مبيّنا حدّه، ناسبا أسبقية تحديد تعريفه إلى السكاكي قائلا: "ويعد السكاكي أوّل من حدّه وعرّفه بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 173.

2 المرجع نفسه ، ص 175.

الإفادة وما يتصل بها، من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[1]، كما أشار في هذا السياق على رأي الجرجاني في تأسس علم النظم على نوعين من العلاقات تتبدى في العلاقات التركيبية والعلاقات الدلالية، وجعله لهذه الأخيرة المزية في النظم[2]، فهو يشير في هذا المضمار إلى جمع عبد القاهر الجرجاني بين علمي النحو والمعاني.

ثمّ تحدّث بعدها عن الانزياح عند البلاغيين في عنصر أسماه العناية بالعدول عن الأصل ومقاصده، وغايتهم منه تحسين الكلام والابتعاد عن اللحن، والصحة في الإعراب ومعنى التركيب في أصل وضعه، ويعمدون إليه لما يضفيه من حرية على المتكلم في اختيار نمط الكلام الذي يتماشى مع سياق الحال الذي يحقق الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، إذ إنّ القصد ليس مقتصرا على ذات التركيب فقط بل على خواصه[3]، وفي علاقة علم العلمين في مسألة العدول يرى عبد الحميد أنّ النحويين نظروا إلى العدول على أنه عناية بالكلام واهتمام به، أما البلاغيين فقد كانوا أشد اهتماما به لكونه في نظهرهم مقياسا من مقاييس الأسلوبية ومقصدا من المقاصد الدّلالية، ويرى أنه كلّما ابتعد المفعول أكثر عن أصل التركيب، كلّما كانت العناية به أشدّ والتنبيه عليه أكبر[4]. فقد جمع البلاغيون بين علم

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 178.

2المرجع نفسه، ص 179.

3المرجع نفسه، ص 179.

4المرجع نفسه، ص 181.

النحو وعلم المعاني من خلال اهتمامهم بآراء النحاة في مسائل الإعراب والتركيب، وعنايتهم بمقاصد العدول وفصاحته وخواص التراكيب المعدولة.

وفي معرض حديثه عن العلاقة بين العلمين يستهلها بإشارته إلى رأي القدماء فيها قائلا: لعل ما يلفت الانتباه في هده العلاقة أنّ القدماء يصرون على وضع الحدود وبيان الفروق بين العلمين، وأنهما في إطار النظام اللغوي متعانقان متآخذان يمثلان مستويين من مستوياته...والعلمان متآخذان والعلاقة بينهما تكاملية، يدل ذلك على أنه كان يرد ما كان من مسائل النحو إلى النحو، وما كان من علم المعاني ردّه إليه"[1]، فهو يرى أنّ القدماء جعلوا العلاقة بين العلمين علاقة تكامل وتعانق، أنهما مستويان من مستويات النظام اللغوي يتداخلان ويكمّل كل منهما الآخر، فقد وضع القدماء الحدود بين العلمين ونسبوا لكل منهما مسائله وقضاياه.

وقد قدّم عبد الحميد السيد أمثلة عن رأيه هذا، موردا رأي ابن الأثير الذي يرى بهذا الرأي ،ويسند لكل علم موضوعه، إذ موضوع علم النحو عنده الألفاظ والمعاني، وموضوع علم المعاني الفصاحة والبلاغة[2]، والرأي ذاته قال به العلوي إذ كل علم منفرد برأسه، غير أنّ أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصّة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني، إذ يرى عبد الحميد أنّ أعمال النحاة وعلماء

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 181.

2المرجع نفسه، ص 182.

المعاني يكمّل بعضهم بعضا، ويدلل على هذا بأخذ علماء المعاني عن النحاة أهم أصل من أصول النحو الذي يتبدى في مقولة الأصل، كما يحتج على رأيه هذا بما قدّمه الجرجاني في نظرية النظم التي تقوم على نوعين من العلاقات: التركيبية والدّلالية، مما يوحي بتآلف العلمين وتداخلهما، وتآخذهما، مما يسهم في تحقيق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته[1]، فيرى أنّ هذا التآلف بين العلمين والتكامل بينهما لا يقلل من استقلالية كل عام في منحاه وهدفه وغايته ومفرداته، وأنّ العلاقة بين العلمين عند القدماء واضحة وجلية لا يعتريها لبس أو غموض.

6.علاقة العلمين عند عبد الحميد السيد بين القدماء والمحدثين

تحدّث في هذا العنصر إلى علاقة العلمين عند المحدثين منذ مطلع القرن العشرين، الذين أعادوا النظر في التراث النحوي بهدف تيسيره وإصلاحه وفقا للأنظار الحديثة، ومن بين الذين انتقدهم عبد الحميد السيد من النحاة المحدثين محاولة إبراهيم أنيس في كتابه "إحياء النحو" والتي تعتبر المحاولة الأولى لنقد أسس النحو ومنهجه، والتي دعا من خلالها إبراهيم مصطفى إلى تغيير منهج البحث النحوي ورفع صعوبته عن المتعلمين من منطلقين هما[2]:

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 182.

2المرجع نفسه، ص 183.

- أنّ النحو قانون تأليف الكلام، وليس دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء كما فعل النحاة على حدّ زعمه، فتحديد النحو في المفهوم الأخير حصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله.
- استبعاد النزعة المنطقية المتمثلة في نظرية العامل التي أدت إلى التوغل في التعليل على حساب المعنى، فوسمت النحو العربي بالشكلية والاقتصار على الإعراب.

يرى عبد الحميد السيد أن إبراهيم أنيس انطلق في رأيه من مفهوم النظم عند الجرجاني، وعمل على إحياء النحو، وسمّى كتابه بهذا الاسم، وذهب إلى أنّ القدماء الذين أسسوا علم المعاني لم يتمكنوا من فهم قصد الجرجاني، وإنه كان عليهم الجمع بين علم الإعراب، وعلم المعاني في نفس المبحث، فقد نادى إبراهيم مصطفى بضم علم المعاني إلى علم النحو، وتبعه في هذا تلميذه مهدي المخزومي في مؤلّفه: "في النحو العربي نقد وتوجيه" والذي كان أكثر المحدثين عملا برأيه أستاذه إبراهيم مصطفى، وقام بتوسيع فكرة ضم العلمين إلى بعضهما[1]

ثمّ تطرّق بعدهما إلى رأي تمام حسان، الذي دعا من خلال كتابين "اللغة العربية معناها ومبناها"، و"الأصول" إلى ضمّ علم النحو إلى علم المعاني الذي يمثل فلسفة علم النحو وقمّة الدراسة النحوية، والخروج به من الشكلية، وتوسيع مفهومه إلى قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، حتى تتسق

1 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية ، ص 184.

العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها، واعتماد السياق أصلا من أصول التحليل[1]، فقد انتهج تمام حسان نهج إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي، إذ دعوا إلى ضمّ علم المعاني إلى علم النحو ودمجه فيه، وهذا مخالف لما جاء به القدماء من النحاة.

ويناقش عبد الحميد السيد رأي المحدثين في علاقة علم النحو بعلم المعاني قائلا: "يجد الناظر في مقاربات المحدثين أنّها ترتبط بفكرة مؤدّاها أنّ الهدف من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي، أي ما يترتب عن هذه الدّراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها في الاستعمال، مستدلا برأي مهدي المخزومي الذي قال بأنّ النحو دراسة وصفية تطبيقية، فكانت بداية التذمر من صعوبة النحو، والخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية مع إبراهيم مصطفى، فوصفوا النحو بالشكلية إذ وسموه بالقصور على الإعراب والعامل وعدم عنايته بالجملة وإغفاله للسياق[2]، فقد رأى عبد الحميد أنّ وصفهم هذا وادعاؤهم قاصر وغير منصف في حقّ النحو العربي، وإجحاف في حقه.

فقد انتقد عبد الحميد السيد نظرة المحدثين إلى النحو العربي وعلاقته بعلم المعاني، ووصفها بالمجحفة وغير المنصفة في حق الدرس النحوي العربي، وقدّم لرأيه آراء النحاة الأوائل كحجج لرده على المحدثين في نظرتهم القاصرة للنحو العربي وعلاقته بعلم المعاني، وقد قدّم في سبيل هذا مقارنة بين العلمين أبان فيها عن استقلالية أحدهما عن الآخر وتكاملهما، فبيّن موضوع علم النّحو وموضوع علم المعاني، وهدف كلّ منهما، إذ قال بأنّ

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 184.

2المرجع نفسه ، ص 185.

علم النحو موضوعه معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى، أما موضوع علم المعاني فمعرفة خواصّ التركيب المتعلقة بالسياق، أما هدف علم النحو فيحترز به عن الخطأ في التركيب، بخلاف علم المعاني الذي يحترز به عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال قصد الوقوف على مواطن الفصاحة والبيان[1]، فقد قارن بين العلمين من حيث موضوعهما وهدفهما، وقارب بينهما.

ويواصل مقارنته بين العلمين من خلال اللغة، فيرى أنّ اللغة قد هيمنت على اهتمام النحاة بهدف رصد اطراد النظام مع اعتبار المقام ضابطا، بخلاف علم المعاني الذي يعنى بدراسة الكلام وفقا لمقتضى الحال، وبالنسبة إلى المعنى؛ يتناول علم النحو أصل المعنى، أي ثبوت المسند والمسند إليه، ويبين الإعراب الذي معناه الإبانة وينطلق من المبنى إلى المعنى، أما علم المعاني فيتناول ما وراء المعنى تبعا لما يقتضيه سياق الحال، وينطلق من المعنى إلى المبنى، أمّا بالنسبة لمقولة الأصل، فقد اهتم النحاة بالأصل وردّوا كلّ عدول، أمّا علم المعاني فقد عُني بما عدل عن الأصل، واستحضاره ليقاس عليه درجة العدول كمّا وكيفا[2]، أما بالنسبة لمعيار الصواب والخطأ فضابط علم النحو القواعد الموضوعية، أمّا ضابط علم المعاني فهو السياق، وبالنسبة لمفهوم الفصاحة فقد حدد علم النحو من يمكن الأخذ عنهم والموثوق بفصاحتهم، أما علم المعاني فحدد المأخوذ عنهم بفصاحة منشأهم

1 عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 187/186.

2المرجع نفسه، ص 187

اللغوي وعد التأثر بالدخيل[1]، من خلال هذه المقارنة التي قدّمها عبد الحميد السيد بين علم النحو وعلم المعاني يوضح تداخل العلمين وتعانقهما، وأنّ كلا منهما مكمل للآخر، وقد قدّم هذه النماذج التي تبين ذلك، وتؤكّد صحة رأيه، فهو لم يخرج عما قدّمه النحاة القدماء في وضعهم لحدود العلمين، والربط بينهما، وهو بهذا خالف معاصريه من النحاة أمثال إبراهيم مصطفى وتلميذه المخزومي وتمام حسان.

من خلال ما تقدّم يمكننا القول أنّ عبد الحميد السيد انتصر في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية" لرأي المتقدّمين من النحاة الذين أقاموا حدّ كل من علم النحو وعلم المعاني، وجعلوهما علمين متكاملين متداخلين يتمّ أحدهما الآخر ويكمّله، وقد رفض عبد الحميد دعوى المحدثين الذين نادوا بضم علم المعاني إلى علم النحو، وقالوا بأنّ علم النحو علم شكلي يعنى بظاهر الكلم من خلال اهتمامه بحركات أواخر الكلم من أمثال إبراهيم مصطفة، وتمام حسان من سار على شاكلتهما من النحاة المحدثين.

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 188.

المبحث الثالث: تقييم آراء عبد الحميد السيد حول هذه العلاقة.

سنعمل في هذا المبحث على تقديم آراء عبد الحميد السيد حول إشكالية العلاقة بين علمي النحو والمعاني **في كتابه الموسوم** بـــ: "**دراسات في اللسانيات العربية، _بنية الجملة العربية_ التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني**" من خلال إبداء رأينا حول تصوّره لهذه الإشكالية، والمنهج الذي انتهجه في ذلك، وبيان قيمة طرحه من خلال إبراز ماله وما عليه في معالجته لهذه الإشكالية.

1.تصورعبد الحميد لإشكالية العلاقة بين العلمين:

انطلق عبد الحميد السيد في تصوره لإشكالية علاقة علم النحو بعلم المعاني من قوله بأنّها ليس علاقة فصل وقطع بينهما، إنّما هي علاقة تكامل وتداخل بينهما، فقد أشار إلى هذه الإشكالية في بداية الدراسة الرابعة قائلا: "أما الإشكالية التي أثارت موضوع هذه الدّراسة فتتمثل في دعوى أطلقها إبراهيم مصطفى صاحب كتاب إحياء النّحو يسم فيها النحو العربي بالشكلية، والاقتصار على الإعراب ومطالبته بإحيائه، وذلك بإعادة علم المعاني إليه الذي فصله النحاة عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها، وتبعه جماعة من المحدثين"[1]، فقد كان تصور عبد الحميد لهذه الإشكالية انطلاقا مما نادى به النحاة المحدثون من دعوتهم إلى ضم علم النحو إلى علم المعاني، وقولهم بأن النحو شكلي.

1عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص 163.

كما قدّم عبد الحميد السيد الوظائف النحوية بوصفها حاملة للمعنى، وأبان أثر السياق (المقام التداولي) في توجيه الدلالة، وتطرّق إلى ظواهر العدول (كالخروج عن الأصل التركيبي) باعتبارها ظواهر دلالية لا تُفهم نحويًا فقط، فهو بذلك يعيد طرح مجموعة من التساؤلات يمكن اختصارها في إشكالية محورية وهي: **هل النحو علم شكلي (إعرابي/تركيبي)، أم هو علم وظيفي دلالي؟** ثمّ عمل على الإجابة عن هذه التساؤلات التي طرحها حول علاقة العلمين من خلال عرض رأيه فيها، وإبداء وجهة نظره حولها، والتي نوردها فيما يلي من عناصر المبحث.

2.منهجه في المعالجة:

نستشف مما أسلفنا ذكره أنّ طرح عبد الحميد السيد في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية تأسس على مقاربة لسانية حديثة ذات بعد وظيفي تداولي، ويتبدّى هذا في ثلاث نقاط مفصلية هي:

- ✓ **تجاوزه الفصل التقليدي بين العلمين:** فقد رفض عبد الحميد ذلك الفصل الصارم بين علم النحو بمفهومه الشكلي عندهم، وبين علم المعاني الذي يساوي عندهم دلالة، ويرى أن هذا التقسيم اصطلاحي أكثر منه حقيقي.
- ✓ **إدماجه البعد التداولي: وذلك من خلال تركيزه على** المقام الخارجي، وقصد المتكلم، وسياق الكلام، وجعله إياها عناصرا مفسّرة للتراكيب النحوية لا لاحقة لها.

✓ **قراءته التراث قراءة حديثة:** ويتبدّى هذا من خلال محاولته الربط بين النحو العربي التراثي (نظرية العامل، الإعراب...)، واللسانيات الحديثة (الوظيفية، التداولية، التحويلية)

3.إيجابيات ومثالب طرح عبد الحميد السيد لهذه الإشكالية:

1.3.الايجابيات: يمكن إجمال إيجابيات هذا الطرح في النقاط الآتية:

❖ **إعادته الاعتبار للمعنى داخل النحو:** فقد فنّد عبد الحميد في طرحه لإشكالية العلاقة بين العلمين فكرة النحاة المحدثين الذين نادوا بضم علم المعاني إلى علم النحو وجعلهما مستوى واحدا، وانتقد رؤيتهم لعلم النحو بأنه علم شكلي خال من الدلالة مفرغ من المعنى، ورفض قولهم بأنّ النحو مجرد ضبط أواخر الكلمات، وانتصر بذلك لموقف القدماء من النحاة الذين رأوا أن علاقة علم النحو بعلم المعاني علاقة تكامل وتداخل، فوضعوا على إثر هذه العلاقة حدّ كل من العلمين، وأنّ النحو نظام دلالي وظيفي، فقد انتصر في دراسته لهذه الإشكالية إلى رأي القدماء مفندا رأي المحدثين ومعارضا له، معبرا عن رفضه الشديد له مقدما في سبيل ذلك الحجج والبراهين من الدرس النحوي التراثي.

❖ **توظيفه اللسانيات الحديثة في طرحه لإشكاليته ومعالجته لها:** فقد وفق عبد الحميد السيد في كتابه هذا في إدراجه مفاهيم لسانية حديثة كالوظيفة، والتداولية، والسياق، في معالجته لهذه الإشكالية، وهذا ما أضفى على طرحه صبغة المعاصرة.

❖ **ربطه بين التراث والحداثة:** لم يستغن عبد الحميد في دراسته لهذه الإشكالية عمّا قدّمه الدرس النحوي التراثي، بل انطلق منه، وأقام من آرائه دراسته، فأيد ما قدّموه في هذه الإشكالية، واستأنس بآرائهم وبنى عليها رأيه، وأعاد تأويلها في ضوء فكره اللساني الحديث.

❖ يعد طرح عبد الحميد السيد طرحا موضوعيا؛ فرغم حداثته إلا انه انتصر لرأي المتقدمين من النحاة في كلامه عن العلاقة بين العلمين، وهذا لأنه قدّم الموضوعية على الذاتية.

2.3.مثالب على عبد الحميد في طرحه لهذه الإشكالية: مما يمكن أخذه على عبد الحميد في دراسته لهذه الإشكالية ما يلي:

- تغليبه الطابع النظري في دراسته، أي أن طرحه يميل إلى التنظير أكثر من التطبيق التفصيلي على نصوص واسعة.
- إضعافه الحدود بين العلوم، من خلال سعيه إلى الدمج، الذي قد يؤدي إلى تمييع الفروق المنهجية بين النحو والبلاغة، رغم أن الفصل بينهما له وظيفة تعليمية وعلمية.
- اعتماده على التأويل الحديث في بعض قراءاته للتراث، والتي ربما تبدو إسقاطًا لمفاهيم حديثة على نصوص قديمة.

وعليه يمكننا أن نقول إن رأي عبد الحميد السيد رأي تجديدي توفيقي، يهدف إلى تحويل النحو من علم شكلي إلى علم دلالي وظيفي، ويجعل العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني

علاقة تكامل لا تبعية ولا انفصال، غير أنه يظل أقرب إلى مشروع نظري لساني، منه إلى بناء نموذج تطبيقي مكتمل.

نستشف مما تقدّم أنّ رؤية عبد الحميد السيد تجسّد اتجاهًا حديثًا في الدرس اللغوي العربي ينبني على أن المعنى لا يُفهم خارج التركيب، وأن التركيب لا يُفسر دون المعنى وهو بذلك يقرّب بين النحو وعلم المعاني في إطار وحدة وظيفية دلالية، مع بقاء الحاجة إلى مزيد من التطبيق والتحديد المنهجي.

خاتمة

بناء على ما أسلفنا عرضه في مذكرتنا الموسومة بـ: "**إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني في كتاب دراسات في اللسانيات العربية لعبد الحميد السيد أنموذجًا**"؛ يظهر لنا أن العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني علاقة تكامل وترابط بينهما، فلا يمكننا أن نفصل البنية النحوية عن الدلالة والمعنى، وذلك لأنّ النحو في أصله ليس مجرد قواعد شكلية تضبط أواخر الكلمات، إنما هو نظام وظيفي يسهم في بناء المعنى وتوجيه الدلالة داخل الخطاب.

ومن خلال تقفّينا لآراء عبد الحميد السيد في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية "اتضح لنا أنّه عالج النحو العربي بأسلوب حديث يتخطّى التصور التقليدي القائم على الجانب الإعرابي الشكلي، مؤكّدا أنّ النحو مرتبط بالسياق والدلالة والوظيفة التواصلية، وأنّ فهم التراكيب النحوية لا يتأتى إلا من خلال استحضار المقاصد والمعاني التي تؤديها تلك التراكيب. وهذا مكمن أهمية علم المعاني كونه العلم الذي يكشف أسرار التعبير، ووجوه العدول، والتقديم والتأخير، والحذف، والذكر، وغيرها من الأساليب التي تؤثر في الدلالة.

كما توصلنا في هذه الدراسة إلى أنّ التراث اللغوي العربي قد تفطّن مبكرً إلى هذه العلاقة، خاصة عند علماء البلاغة والنحاة أمثال عبد القاهر الجرجاني، الذي جعل النظم قائمًا على مراعاة المعاني النحوية، وهو ما يتقاطع مع ما ذهب إليه عبد الحميد السيد في محاولته الربط بين الدرس النحوي والدرس الدلالي في ضوء اللسانيات الحديثة.

ويمكننا إجمال ما توصلنا إليه في العناصر الآتية:

- ✓ علم النحو وعلم المعاني علمان متكاملان متداخلان لا متعارضان، فالنحو يضبط البنية، وعلم المعاني يوجّه الدلالة.
- ✓ عمل عبد الحميد السيد على إعادة قراءة النحو العربي قراءة وظيفية دلالية تتماشى مع التصورات اللسانية الحديثة.
- ✓ يعتبر المعنى أساسًا في توجيه الأحكام النحوية، وأنّ أغلب الظواهر النحوية لا يمكن تفسيرها بعيدًا عن المقام والسياق.
- ✓ أسهمت البلاغة العربية عامة وعلم المعاني خاصة في توسيع أفق الدرس النحوي وربطه بالاستعمال الحقيقي للغة.
- ✓ أعادت الدراسات اللسانية الحديثة الاعتبار للعلاقة بين التركيب والمعنى، وهو ما يؤكد أصالة التصور العربي القديم في هذا المجال.

من خلال ما تقدّم يمكننا القول إنّ هذه الدراسة تبقى محاولة علمية متواضعة للإسهام في بيان أهمية التكامل بين علوم العربية، والدعوة إلى تجديد النظر في الدرس النحوي العربي بعيدًا عن الجمود الشكلي، وربطه بالمعنى والاستعمال؛ وذلك لأنّ اللغة هي أداة تواصل وتعبير، ولا أهمية للبنية دون دلالة، ولا يتحقق المعنى إلا من خلال نظام لغوي منظم ودقيق.

قائمة المصادر والمراجع

مصادر البحث ومراجعه:

❖ **القرآن الكريم**

1.عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية: بنية الجملة، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1424هـ، 2004م.

2.إبراهيم مصطفي، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، ط2، 1992.

3.الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2010م

4.ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996م.

5.أبوبكر مجمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، مصر 1972م.

6.أبوبكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم دار الكتب العلمية، بيروت ط 2، لبنان، 1987م.

7.تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

8.تمام حسان الأصول؛ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو –فقه اللغة – البلاغة عالم الكتب القاهرة، مصر،2000م.

9.ابن جني، الخصائص، ج1، تح: الشريبني شريدة، دار الحديث، القاهرة، 2007.

10.ابن جني، الخصائص، ج1، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط2، لبنان، 2002م.

11. ابن جني، الخصائص، ج1، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، مصر،(د ت).

12. حاشية الخذري على شرح ابن عقيل على ألفية مالك، ج1، ضبط، يوسف محمد الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان ط1، 2003م.

13. حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998م.

14. الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ،2003م.

15. الرضي الاسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة السعودية، ط3،1999م.

16. الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1982م.

17.ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996م.

18. سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

19. الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط 2، لبنان، 2003م.

20. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982م.

21.عباس حسن، النحو الوافي، ج1، دار المعارف، ط3، مصر،

22.عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب العين، تح: مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، ط2.

23.عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016الجزائر.

24.عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007م.

25.عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، ط1، لبنان ،2009م.

26.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2005م

27.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

28.عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ، (دط) مصر، (دت).

29.عبد القاهر الجرجاني العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية تح: البدراوي زهران، دار المعارف ، ط 2 ، مصر.

30.ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان ،1997.

31.ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، 2017م.

32.فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط2، الأردن ،2009.

33.فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، شركة العاتك لصناعة الكتاب، 2003م.

34.مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، مذيلا ببحثي البلاغة والعروض، تح علي سليمان بشارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، لبنان، 2010.

35.مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية مذيلا ببحثي البلاغة والعروض، ج3،اعتنى به علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون لبنان ،ط1، لبنان ،2004.

36.مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة–، المكتبة العصرية، ط30، لبنان، 1994م.

37.ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، (د ط) لبنان، (د ت).

38.علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (د ط)، مصر،(د ت).

39.ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح عبد الله الكبير.

40.ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم لسان العرب، ج4 تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 2 لبنان،1992.

41.ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله .، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف ط 1، القاهرة.

42.جمال سنوسي، قراءة النحو في كتاب إحياء النحو لمصطفى إبراهيم، مجلة العربية، المجلد 8، العدد 2، 2022م

43.quran-uni.com://https.

الملخص

تناولنا في هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني من منظور عبد الحميد السيد من خلال دراسة وصفية تحليلية نقدية لكتابه "دراسات في اللسانيات العربية" ، إذ عملنا من خلالها على بيان مدى الترابط بين البنية النحوية والدلالة المعنوية في اللغة العربية، حيث تبين أن المعنى يعدّ أساسًا في توجيه القواعد النحوية وفهم التراكيب اللغوية، وأن النحو لا ينفصل عن المقاصد الدلالية والسياقية، وتوصلنا إلى أن التكامل بين علم النحو وعلم المعاني يسهم في فهم النصوص العربية وتحليلها تحليلًا دقيقًا، خاصة في ظل الدراسات اللسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية : علم النحو ــ علم المعاني ــ اللسانيات

Abstract

This study addresses the problematic relationship between grammar (An-Nahw) and semantics (Ilm al-Ma'ani) from the perspective of Abdel-Hamid Al-Sayed, through a descriptive, analytical, and critical study of his book "Studies in Arabic Linguistics." Through this research, we aimed to demonstrate the extent of the interconnection between grammatical structure and semantic significance in the Arabic language from his viewpoint. The study reveals that meaning serves as a foundation for guiding grammatical rules and understanding linguistic structures, and that grammar is inseparable from semantic and contextual intentions. We concluded that the integration between grammar and semantics contributes to an accurate understanding and analysis of Arabic texts, particularly in light of modern linguistic studies.
Keywords: Syntax — Semantics — Rhetoric — Pragmatics — Linguistics.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ- د
مدخل	6
المبحث الأول: ماهية علم النحو	6
المطلب الأول: مفهوم النحو لغة واصطلاحاً وعوامل وأسباب النشأة	6
المطلب الثاني: ماهية العامل النحوي	9
المطلب الثالث: علاقة الإعراب بالمعنى	12
المبحث الثاني: ماهية علم المعاني	18
المطلب الأول: علم المعاني (اصطلاحا)	18
المطلب الثاني: مباحث علم المعاني	19
الفصل الأول: العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند القدماء والمحدثين	23
المبحث الأول: العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند القدماء	24
المبحث الثاني: العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند المحدثين	38
الفصل الثاني: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الحميد مصطفى السيد	55
المبحث الأول: دراسة وصفية للكتاب	55
المبحث الثاني: إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عند عبد الحميد مصطفى السيد	62
المبحث الثالث: تقييم آراء عبد الحميد السيد حول هذه العلاقة	76
خاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	85
ملخص	91
الفهرس	93